

Distr.: General
17 October 2025
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 15 تشرين الأول/أكتوبر 2025 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المعني باليمن* بأن يحيلوا طيه التقرير النهائي للفريق، الذي أُعد وفقا للفقرة 3 من القرار 2758 (2024).

وفي 3 أيلول/سبتمبر 2025، قُدم التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014)، التي نظرت فيه في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2025.

ونرجو ممتنين إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى هذا التقرير، وإصدارهما بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) لبيكا ماجومدار روي شودي
منسقة

(توقيع) رمضان موسى
خبير

(توقيع) باتريسيا بينتو
خبيرة

(توقيع) ميريام زامباتي
خبيرة

* العضو الخامس في الفريق، ألبيريك بوتيللا، عينه الأمين العام في 9 أيلول/سبتمبر 2025 (انظر S/2025/571) وتولى مهامه في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2025.



التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 2140 (2014)

موجز

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت الأوضاع في اليمن تدهوراً في ظلّ التبعات المطوّلة المتواصلة منذ أكثر من عشر سنوات من النزاع، الأمر الذي أبقى البلد في مواجهة واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية التي شهدها العالم. وظلت التطوّرات المحلية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالديناميات الإقليمية والدولية، وبخاصة النزاع الدائر في غزة. ولا يزال الحوثيون يشكلون تهديداً كبيراً للسلام والأمن والاستقرار في اليمن وفي المنطقة. فقد أدت هجماتهم على السفن في البحر الأحمر وفي خليج عدن إلى تقويض أمن الملاحة وحرية التجارة الدولية. وفي الداخل، سعى الحوثيون إلى تعزيز قبضتهم على السلطة مع رفضهم لأي حوار جاد مع حكومة اليمن، الأمر الذي يقضي إلى جمود في مسار السلام.

وقد رفعت القوات الحوثية من مستوى استعدادها القتالي، واستمرت في التعبئة والتجنيد بوتيرة عالية. وعلى خطوط القتال، يتعرض السكان لخطر القصف وهجمات القناصة. وقام الحوثيون، في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، بتشديد التدابير القمعية وأنشطة المراقبة. ومع استمرار النزاع في غزة، تكثفت وتيرة النزاع المباشر بين الحوثيين وإسرائيل دعم الحوثيين المعلن للقضية الفلسطينية. ونفذت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ضربات جوية مكثفة على مواقع الحوثيين وبنيتهم الأساسية بهدف إضعاف قدراتهم أو القضاء عليها. وعلى الرغم من هذه الضربات، حافظ الحوثيون على قدراتهم على إطلاق الصواريخ والطائرات المسيّرة، وواصلوا شن الهجمات ضد إسرائيل وضد السفن في البحر الأحمر. والحفاظ على تلك القدرات يساعدهم على توسيع نفوذهم داخل المنطقة وعلى ترسيخ سلطتهم. ويشمل ذلك تقديم التدريب وزيادة أنشطة التهريب في المنطقة. وقد استمر توريد الأسلحة إلى الحوثيين وتزويدهم بها، مما يعزز قدراتهم القتالية.

وكشف تحليل اتجاهات التهريب عن انتهاك مستمر لحظر الأسلحة، بما في ذلك عن طريق الإخفاء أو الإفصاحات الكاذبة. وازدادت الاكتشافات بسبب تحويل مسار السفن إلى ميناء عدن بعد أن أضرت الضربات الجوية بالهياكل الأساسية والقدرات داخل ميناء الحديدة. فقد ضبّطت حكومة اليمن 750 طناً من الأسلحة والمواد غير المشروعة، في حزيران/يونيه 2025، وهو ما يؤكد أن انتهاكات حظر الأسلحة ما تزال قائمة.

وبسبب تعريف تجميد الأصول ونطاقه، كان تنفيذ العقوبات المالية محدوداً. فالحوثيون لديهم الكثير من مصادر الدخل المتأتية من فرض الضرائب والتدابير غير القانونية من أجل توليد الإيرادات. وتتخذ هذه التدابير أشكالاً عدّة، منها مصادرة الشركات وفرض الرسوم غير القانونية والابتزاز والتهريب. ويحتفظ الحوثيون بسيطرة كاملة على قطاع الاتصالات الذي يدر إيرادات كبيرة يتم توجيه جزء منها إلى تمويل أنشطتهم العسكرية.

وفي اليمن، تتواصل على نطاق واسع وممنهج انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك الهجمات العشوائية على المدنيين والأعيان المدنية، وعمليات القتل والاحتجاز التعسفية، والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وتجنيد الأطفال، وعرقلة المساعدات الإنسانية.

وينسب معظم ما تم التحقق منه من الانتهاكات إلى الحوثيين، الذين يركزون حالياً على ما يسمى بالجبهة الداخلية التي هي عبارة عن استراتيجية ذات مراحل هدفها تقييد الحيز المدني، وقمع المعارضة، وإعادة هيكلة المؤسسات لتيسير التلقين الأيديولوجي الطويل الأمد. وقد تسببت الألغام الأرضية وهجمات القناصة في إلحاق أضرار جسيمة بالمدنيين. أما عمليات الاحتجاز التعسفي، التي يسندها التحكم في دواليب الجهاز القضائي، فهي تُستخدم كوسيلة لقمع المعارضة بشكل ممنهج. وتُشارك الرّينبيات بنشاط في العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وقد تم توثيق حالات اغتصاب لذكور. أما نهج الحوثيين في تجنيد الأطفال فهو يجمع بين التلقين الأيديولوجي والتعليم العسكري والحصول بشكل انتقائي على المساعدات، وذلك بهدف إعادة تشكيل المجتمع اليمني وإنتاج جيل من المقاتلين الأوفياء غير المتعلمين. وتستغل هذه الاستراتيجية المدروسة جيداً الفقر وتعمل على إضعاف البنى الأسرية التقليدية من أجل إحكام السيطرة على المدى الطويل.

وتقييم تنفيذ نظام الجزاءات يظهر أنّ هناك تحديات مستمرة تقضي إلى عدم فعالية التنفيذ. وتتمثل أهم المشاكل في عدم تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2216 (2015)، وغياب تبادل المعلومات في الوقت المناسب بين الدول الأعضاء ومع فريق الخبراء. ومعالجة تلك المسائل من شأنها أن تساعد على ضمان التنفيذ الفعال لنظام الجزاءات.

المحتويات

الصفحة

4	أولاً - مقدمة
5	ثانياً - الأعمال التي تؤثر في السلام والأمن والاستقرار في اليمن
5	ألف - الديناميات الإقليمية
9	باء - الديناميات المحلية
11	ثالثاً - أنشطة الجماعات المسلحة المهددة للسلام والأمن والاستقرار
11	ألف - أنشطة الحوثيين التعبوية
12	باء - الهجمات التي تستهدف قدرات الحوثيين
16	جيم - هجمات الحوثيين والنزاع على الجبهات الداخلية
17	دال - هجمات الحوثيين على السفن التجارية
18	هاء - التعاون بين الحوثيين والجماعات المسلحة الأخرى
21	رابعاً - الأسلحة وتنفيذ حظر الأسلحة المحدد الأهداف
25	خامساً - تنفيذ الجزاءات المالية
26	ألف - انتهاكات أحكام تجميد الأصول
29	باء - معلومات محدثة عن الأفراد المدرجة أسماؤهم على القائمة
29	سادساً - الأفعال التي تنتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان
29	ألف - الهجمات العشوائية ضد المدنيين والأعيان المدنية والقتل التعسفي
30	باء - الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري
32	جيم - العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع
33	دال - تجنيد الأطفال واستخدامهم
34	هاء - العقوبات أمام إيصال المساعدات الإنسانية
35	واو - "الجبهة الداخلية"
37	سابعاً - تقييم الإجراءات المتخذة من أجل التنفيذ الفعال لجميع تدابير الجزاءات
37	ألف - مسائل عامة
38	باء - تنفيذ حظر الأسلحة
39	جيم - تجميد الأصول وحظر السفر
40	ثامناً - التوصيات

المرفقات

أولا - مقدمة

1 - يُغطي هذا التقرير، المقدم إلى مجلس الأمن عملاً بالفقرة 3 من القرار 2758 (2024)، الفترة الممتدة من 1 آب/أغسطس 2024 إلى 31 تموز/يوليه 2025⁽¹⁾، وهو يتضمن معلومات عن فترات سابقة لم تشملها التقارير السابقة، ونتائج محدثة مستخلصة من بعض الحالات التي تم التحقيق منها في إطار التقرير النهائي للفريق، المؤرخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (S/2024/731).

2 - وقام مجلس الأمن، في قراره 2758 (2024) الذي اتخذته في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بتجديد العمل حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 بالتدابير المفروضة بموجب الفقرتين 11 و 15 من القرار 2140 (2014)، وأعاد تأكيد أحكام الفقرات 12 و 13 و 14 و 16 من القرار 2140 (2014)، وأيضاً أحكام الفقرات 14 إلى 17 من القرار 2216 (2015). ويتألف نظام الجزاءات المنشأ بموجب القرار 2140 (2014) من حظر السفر وتجميد الأصول على الأفراد أو الكيانات الذين تحددهم اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 2140 (2014) على أنهم مشاركون في أعمال تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن أو يقدمون الدعم لهذه الأعمال. وعلاوة على ذلك، تم في القرار 2216 (2015) فرض حظر أسلحة محدد الأهداف على أفراد وكيانات بعينها. وقام المجلس، في قراره 2758 (2024)، بالتمديد حتى 15 كانون الأول/ديسمبر 2025 في ولاية فريق الخبراء التي ترد في الفقرة 21 من القرار 2140 (2014) وفي الفقرة 21 من القرار 2216 (2015).

3 - وفي الفقرة 3 من القرار 2758 (2024)، طلب مجلس الأمن من فريق الخبراء أن يوافيه بتقرير نهائي، في موعد أقصاه 15 تشرين الأول/أكتوبر 2025. وبعد أن نظرت اللجنة في ترشيحات المرشحين الخمسة المقترحين، التي تلقتها في 3 شباط/فبراير 2025 من وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، قام الأمين العام في 17 آذار/مارس 2025 بتعيين أربعة أعضاء في فريق الخبراء (انظر S/2025/170). وبدأ سريان عقود الخبراء الأربعة اعتباراً من 1 نيسان/أبريل 2025، أي بعد ثلاثة أشهر ونصف الشهر من انتهاء الموعد المحدد في القرار 2707 (2023). ولا يزال تعيين الخبير الخامس، أي خبير الأسلحة، معلقاً. وبذلك، يقدم فريق الخبراء إلى مجلس الأمن هذا التقرير مشفوعاً بإسهامات مفصلة من الخبراء ضمن مجال خبرة كل منهم، وذلك تمسحياً مع المعايير والمنهجية المعمول بهما في الفريق. وبسبب عدم تعيين خبير في الأسلحة، لا يتضمن هذا التقرير تحليلاً مفصلاً لذلك المجال. وفي الحالات التي أسهم فيها تهريب الأسلحة والأصناف ذات الاستخدام المزدوج في استدامة قدرات الجماعات المسلحة وتمويلها، قام الفريق بتحليل الحالات ذات الصلة والإبلاغ عنها.

4 - واعتمد فريق الخبراء أفضل الممارسات والأساليب التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات (S/2006/997). وشدد على ضرورة التقيد بالمعايير المتعلقة بالشفافية، والموضوعية والمصادر، والأدلة الوثائقية، والتثبت من المصادر المستقلة التي يمكن التحقق منها، وإتاحة الفرصة للرد⁽²⁾. وواصل تعاونه مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المنشأ

(1) الفترة المشمولة بالتقرير النهائي لفريق الخبراء (S/2024/731) انتهت في 31 تموز/يوليه 2024؛ ومن ثم، يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من 1 آب/أغسطس 2024 إلى 31 تموز/يوليه 2025. والموعد النهائي للنظر في الردود الواردة من الدول الأعضاء ومن الكيانات على أسئلة الفريق كان 15 آب/أغسطس 2025.

(2) ترد في المرفق 1 معلومات إضافية عن منهجية الفريق وعن الفرص المتاحة للرد.

عملاً بالقرار 1526 (2004). ولم يتمكن من التفاعل مع فريق الخبراء المنشأ بموجب القرار 2713 (2023) لأن أعضاء هذا الأخير لم يكن قد تم تعيين أعضائه حتى وقت كتابة هذا التقرير.

5 - وفيما يتعلق بخطة عمله، حدد فريق الخبراء مواعيد للقيام في شهر حزيران/يونيه 2025 بزيارات، منها زيارة إلى اليمن. ولم تتم هذه الزيارات بسبب النزاع في المنطقة. ولاحقاً، زار أعضاء الفريق في تموز/يوليه كل من مصر والمملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة واليمن (عدن وتغز)⁽³⁾. وأجرى فريق الخبراء عمليات تفتيش مادي للأعتدة، بما في ذلك المواد ذات الاستخدام المزدوج، التي صادرتها حكومة اليمن. وعقد اجتماعات بالحضور الشخصي وتواصل عن بُعد مع طائفة واسعة من الجهات المحاورة، من بينها دول أعضاء. كما التقى الفريق بمسؤولي حكومة اليمن خلال زيارته إلى عدن وتغز في تموز/يوليه 2025. وعلى الرغم من بذل قصارى جهوده، لم يتمكن الفريق من إقامة اتصال رسمي مع سلطات الحوثيين ولم يُسمح له بالوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

6 - ووجه الفريق 87 رسالة رسمية، منها 77 رسالة إلى 29 دولة من الدول الأعضاء و 10 رسائل إلى منظمات وكيانات وشركات، ولم يتلق ردوداً على 55 منها حتى تاريخ 15 آب/أغسطس 2025. وبلغت نسبة عدم الرد على المراسلات 63 في المائة (انظر المرفق 3)⁽⁴⁾.

ثانياً - الأعمال التي تؤثر في السلام والأمن والاستقرار في اليمن

ألف - الديناميات الإقليمية

7 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية في اليمن تدهوراً، وذلك بسبب التبعات المستمرة لأكثر من عقد من النزاع. ولا تزال التطورات الداخلية في هذا البلد مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالديناميات الإقليمية الأوسع نطاقاً، ومنها بالأخص الأزمة الجارية في غزة، وبالديناميات الدولية. لذلك من الصعب تقييمها بمعزل عن غيرها من التطورات. ففي المحافظات الشمالية، عزز الحوثيون سيطرتهم الإدارية والعسكرية، واتخذوا تدابير مُقيّدة للحريات السياسية والمدنية. ويتماشى هذا السلوك مع استراتيجية الحوثيين الطويلة الأمد الرامية إلى بسط سلطتهم بشكل دائم، الأمر الذي يُشكّل تهديداً مستمراً للسلام والأمن والاستقرار داخل اليمن وفي المنطقة.

8 - وما زال الحوثيون يستغلون النزاع الدائر في غزة، وتضامنهم المعلن مع الفلسطينيين، لتبرير التصعيد في التوترات الإقليمية، ولا سيما في منطقة البحر الأحمر⁽⁵⁾. فمنذ أواخر عام 2023، شنّ الحوثيون

(3) تُكتب أسماء جميع المواقع الرئيسية في اليمن وفقاً لخريطة نظام المعلومات الجغرافية للأمم المتحدة الواردة في المرفق 2.

(4) يحتوي المرفق 4 على قائمة المختصرات.

(5) انظر خطاب عبد الملك الحوثي الذي دعا فيه إلى الجهاد ضد إسرائيل وأعلن تعهده بمواصلة مهاجمة إسرائيل. يمكن الاطلاع عليه في الرابط التالي: Abdul Malik al Houthi's speech calling for Jihad against Israel and announcing his https://arabic.rt.com/middle_east/1663301 -في- كلمة-نارية-حول-غزة-عبد-الملك-الحوثي-يدعو-للجهاد-ضد-إسرائيل/ (بالعربية).

هجمات بالمسيّرات والصواريخ على سُفن في البحر الأحمر وخليج عدن، زاعمين أنّهم يستهدفون السفن المرتبطة بإسرائيل والسفن التابعة للبلدان التي تدعم حملة إسرائيل العسكرية في غزة⁽⁶⁾.

9 - وفي 24 تموز/يوليه 2025، أعلن عبد الملك الحوثي (YEi.004) أنّ الحوثيين قد شنّوا، منذ بداية حملتهم الداعمة لغزة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أكثر من 1 679 هجوماً باستخدام الصواريخ المسيّرات والزوارق⁽⁷⁾. وفي السياق نفسه، وجّه قادة حوثيون بارزون تحذيراً علينا "لبعض بلدان المنطقة" من مغبة التعاون مع إسرائيل في شن أي شكل من أشكال العدوان على اليمن. ونَبّهوا إلى أنّ هذه المشاركة سوف تؤدي إلى عواقب وخيمة وأنّ المشاركين سوف يدفعون ثمناً باهظاً.

10 - ولوهلة ساد تفاؤل بإمكانية إحلال السلام في الإقليم عقب إعلان الحوثيين بأنهم سوف يوقفون الهجمات في البحر الأحمر على إثر وقف إطلاق النار المؤقت الذي شهدته غزة في أيار/مايو 2024. وتوقف الحوثيون بالفعل بعد هذا الإعلان عن مهاجمة السفن في البحر الأحمر ومهاجمة الأهداف في إسرائيل. كما أفرج الحوثيون عن 25 من أفراد طاقم السفينة "غالاكسي ليدر" (MV Galaxy Leader) في 22 كانون الثاني/يناير 2025. وقد اضطلعت عمان بدور رئيسي في تيسير عملية الإفراج عبر جهودها الدبلوماسية ووساطتها مع الحوثيين⁽⁸⁾. غير أن هذا التفاؤل تبدد سريعاً عندما استأنفت إسرائيل حملتها العسكرية في غزة في تموز/يوليه 2024، فرد الحوثيون باستئناف هجماتهم ضد السفن في البحر الأحمر.

11 - ومنذ أيلول/سبتمبر 2024، شنّ الحوثيون ما لا يقل عن 25 هجوماً موقّفاً على سفن تجارية في البحر الأحمر وخليج عدن، مستخدمين في ذلك بوتيرة متزايدة وبمستوى متنام من التعقيد صواريخ ومسيّرات وقذائف صاروخية. وكان أحدثُ هذه الهجمات وأشدّها فتكاً الهجمتان البحريتان الكبيرتان اللتان وقعتا في أوائل تموز/يوليه 2025، ومثلتا مرحلة جديدة في حملة الجماعة على الشحن الدولي. فقد تم في حادثين منفصلين استهداف وإغراق سفينتين ترفعان علم ليبيريا وتخضعان لإدارة يونانية، هما السفينة "ماجيك سيز" (MV Magic Seas) والسفينة "إيتيرنيتي سي" (MV Eternity C). وأسفرت هاتان العمليتان، اللتين شكلتا أخطر حادثين بحريين منسقين حتى الآن، عن سقوط قتلى وجرحى وعن احتجاز 10 من أفراد الطواقم، فضلاً عن إحداث أضرار بيئية محتملة⁽⁹⁾. كما لا تزال هذه الهجمات تعرقل طرق الشحن الدولي وتؤثر بشكل سلبي في اقتصادات العديد من بلدان العالم.

12 - وعلاوة على الهجمات المباشرة، دأب الحوثيون على تهديد السفن في البحر الأحمر وخليج عدن. فقد وجهوا في 24 أيار/مايو 2025 تحذيراً لسفينة الشحن "دارك أوشن" (the Dark Ocean)، وهي سفينة حاويات مسجّلة في بليز، من دخول ميناء عدن؛ وامتثلت السفينة بأن حوّلت مسارها إلى جيبوتي. وصدر تحذير مماثل في 27 حزيران/يونيه 2025 إلى سفينة الحاويات "كوتا نالوري" (Kota Naluri) المسجلة

(6) منصة تتبع الجريمة المنظمة وغسيل الأموال في اليمن، "What are the limits of the Houthis threat to navigation in the Red Sea?", 31 October 2024. يمكن الاطلاع على هذا المقال في الرابط التالي: <https://ptocyem.net/ar/reports/7.html>.

(7) انظر: <https://www.youtube.com/watch?v=rfzU8yfYJeM> (بالعربية).

(8) انظر: <https://www.fm.gov.om/oman-secures-release-of-crew-of-the-ship-galaxy-leader/>.

(9) انظر: www.mmy.ye/346884/.

في سنغافورة، غير أنها تجاهلت هذا التحذير وأفرغت حمولتها وفق ما كان مخطط لها. وقام فريق الخبراء بالمراجعة والتحقق من صحة تسجيلات الاتصالات اللاسلكية بين الحوثيين والسفينتين.

13 - وترتبت على استراتيجية الحوثيين تداعيات اقتصادية عميقة. فقد أضر انعدام الأمن المتزايد في البحر الأحمر بالاقتصاد العالمي، لا سيما ضمن قطاع الشحن الدولي. وسجلت حركة المرور عبر قناة السويس، التي تشكل شرياناً أساسياً يمرُّ منه نحو 15 في المائة من التجارة العالمية وحوالي ثلث الشحن بالحاويات، انخفاضاً بنسبة 70 في المائة. ونتيجة لذلك، أعادت العديد من شركات الشحن توجيه سفنها عبر رأس الرجاء الصالح بجنوب أفريقيا، حيث شهدت حركة المرور على هذه الطريق الأطول زيادةً بنسبة تفوق 400 في المائة. غير أنَّ هذه الطريق الملتقة تُضيف على كل رحلة حوالي أسبوعين إضافيين من الزمن ونحو 6 000 ميل بحري آخر. والنتائج المترتبة على ذلك باهظة الكلفة. فقد ارتفعت التكلفة المتوسطة لنقل الحاويات من 1 660 دولاراً في عام 2023 إلى ما يقرب من 6 000 دولار في عام 2024. وهذه التكاليف اللوجستية تؤدي إلى ارتفاع أسعار للمستهلكين في جميع أنحاء العالم. أما بالنسبة لمصر، فقد كان الانخفاض في استخدام قناة السويس ضاراً بشكل خاص، حيث سجلت العائدات، التي كانت تقارب 10 بلايين دولار سنوياً، تراجعاً بنسبة تفوق 70 في المائة، وبخسائر تقارب 800 مليون دولار في كل شهر⁽¹⁰⁾.

14 - وتسبب تصاعد الهجمات التي شارك فيها الحوثيون وإسرائيل والولايات المتحدة في زيادة زعزعة الديناميكيات الإقليمية وتقويض السلام والأمن في اليمن.

15 - وقام الحوثيون وإسرائيل بتنفيذ ضربات متبادلة استخدموا فيها بشكل متزايد ومكثف المِسيّرات والصواريخ والغارات الجوية. وحدث أول تصعيد كبير في أواخر أيلول/سبتمبر 2024 حين أطلق الحوثيون عدة قذائف تسيارية ومِسيّرات على أهداف بالقرب من تل أبيب ومطار بن غوريون، مما تسبب في إصابات وأضرار. ورداً على ذلك، نفذ جيش الدفاع الإسرائيلي سلسلة من الضربات التي استهدفت بنى تحتية رئيسية في مناطق خاضعة لسيطرة الحوثيين، منها مطارات كمطار صنعاء الدولي، ومحطات كهرباء، وموانئ الحديد والصلب ورأس عيسى، الأمر الذي أسفر عن وقوع خسائر كبيرة في الأرواح وفي البنى التحتية. وبلغ هذا النمط من الضربات المتبادلة، التي استمرت طوال شهري كانون الأول/ديسمبر 2024 وكانون الثاني/يناير 2025، ذروته في عملية المدينة البيضاء التي نفذتها إسرائيل واستهدفت بها مرافق استراتيجية أخرى⁽¹¹⁾.

16 - وتساعد نسق النزاع أكثر في أيار/مايو 2025 عندما أطلق الحوثيون قذيفة تسيارية وأصابوا بها مطار بن غوريون، مما أدى إلى إصابة مدنيين وتعطيل حركة الطيران. وردت إسرائيل بسلسلة من الضربات العنيفة ضد موانئ رأس عيسى والصلب والحديدة. وفي 6 أيار/مايو، نفذت إسرائيل غارة جوية كبيرة على مطار صنعاء الدولي، لترد بذلك على ضربة حوثية بصاروخ كانت قد أصابت محيط مطار بن غوريون في تل أبيب. واستهدفت الغارة الإسرائيلية المدرج وصالة المغادرة وقاعدة الديلي الجوية ومحطات الطاقة والبنية التحتية المحيطة بالمطار. كما دمرت ثلاث طائرات مدنية على الأرض، اثنتان تابعتان للخطوط الجوية

(10) حلقات نقاش مع السلطات الحكومية وممثلي شركات الشحن الكبرى.

(11) رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو يدلي بأول تصريح علني له حول الغارات الجوية التي نفذتها إسرائيل ضد أهداف حوثية في عمق اليمن، ضمن عملية أطلق عليها اسم "عملية المدينة البيضاء". <https://www.ynetnews.com/article/sjqu00szs1g>.

اليمنية وواحدة لشركة فيليكس الجوية (Felix Airways)⁽¹²⁾. وفي غارة لاحقة نُفذت في 28 أيار/مايو، تم تدمير آخر طائرة تابعة للخطوط الجوية اليمنية في المطار، لتصبح الشركة بلا طائرات عاملة في صنعاء⁽¹³⁾.

17 - وبلغ هذا التصعيد ذروته في تموز/يوليه 2025 حين قامت القوات الجوية والبحرية التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي بتنفيذ عملية العلم الأسود التي استهدفت الموانئ والبنية التحتية للطاقة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وكذلك سفينة "غالاكسي ليدر" (Galaxy Leader) التي كان الحوثيون قد احتجزوها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذ الحوثيون أكثر من 220 هجوماً ضد إسرائيل باستخدام صواريخ وطائرات مسيرة.

18 - وفي 28 تموز/يوليه 2025، أعلن المتحدث العسكري باسم الحوثيين، يحيى سريع، إطلاق المرحلة الرابعة من الحصار البحري ضد إسرائيل. ووفقاً لسريع، سوف يستهدف الحوثيون في هذه المرحلة كل سفينة مملوكة لشركات تتعامل مع الموانئ الإسرائيلية، وذلك بغض النظر عن جنسيتها أو الوجهة التي تقصدها. وحثّ سريع الشركات والبلدان على الضغط على إسرائيل حتى توقف عملياتها العسكرية في غزة وترفع الحصار عن القطاع، وذكر أنّ هجمات الحوثيين مدفوعة باعتبارات أخلاقية وإنسانية داعمة للشعب الفلسطيني. وهدد الحوثيون بإمكانية إغلاق مضيق باب المندب إذا واصلت إسرائيل عملياتها العسكرية في غزة.

19 - وكانت الآثار الأمنية والإنسانية والإقليمية لهذه الضربات المتبادلة بالغة. وعلاوة على ذلك، ما فتئ انخراط الحوثيين المستمر في النزاعات الإقليمية يهدد أيضاً السلام والأمن والاستقرار في اليمن. وقد أسفرت الضربات الإسرائيلية عن تدمير مرافق الموانئ والبنية التحتية للطاقة في المناطق الخاضعة لسيطرة للحوثيين، مما أدى إلى التأثير بشكل مضاعف على إيصال المساعدات، وعلى معاناة المدنيين، واستقرار ممرات الشحن في البحر الأحمر. وعلى الصعيد الاستراتيجي، زادت الاشتباكات بين الحوثيين وإسرائيل من انخراط اليمن في النزاع الإقليمي الأوسع نطاقاً، الأمر الذي عزز مساعي الحوثيين الهادفة إلى جعل أنفسهم طرفاً فاعلاً مركزياً في الشرق الأوسط.

20 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذ تحالف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ضربات متتالية ضد أهداف حوثية، ركزت على تدمير منصات إطلاق الصواريخ الحوثية ومرافق الطائرات المسيرة وأنظمة الرادار. وتساعدت الحملة في آذار/مارس 2025 بإطلاق "عملية الراكب الخشن" التي شملت أكثر من 1000 ضربة منسقة. وعلى الرغم من حجم الدمار الذي تسببت فيه تلك الضربات، أظهر الحوثيون قدرة على الصمود، واستمروا في شن هجماتهم المضادة من دون رادع.

21 - وأفضت الجهود الدبلوماسية التي بذلتها عمان إلى التوصل إلى "تفاهم بشأن وقف إطلاق النار" في 6 أيار/مايو 2025⁽¹⁴⁾. وبموجب هذا التفاهم، وافقت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على تعليق جميع العمليات الهجومية ضد الأهداف الحوثية، في حين تعهد الحوثيون بوقف جميع الهجمات ضد الأصول التابعة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة. غير أنّ هذا التفاهم لم يشمل السفن ذات الصلة المباشرة

(12) شركة تابعة للخطوط الجوية اليمنية يوجد مقرها في صنعاء.

(13) لا يزال لدى شركة الخطوط الجوية اليمنية ثلاث طائرات في عدن.

(14) انظر: <https://www.fm.gov.om/oman-announces-ceasefire-agreement-between-washington-and-sanaa/>.

أو غير المباشرة بإسرائيل، ولم يتضمن أي اتفاق على وقف الهجمات ضد إسرائيل نفسها. وقيل إن رفض تعليق الهجمات على السفن التي لها علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع إسرائيل أو على إسرائيل نفسها هو تعبير عن تضامن الحوثيين المعلن مع القضية الفلسطينية ورفضهم الانفصال عن تلك الجبهة⁽¹⁵⁾.

باء - الديناميات المحلية

22 - رغم انخفاض نسق المواجهات العسكرية الواسعة والمباشرة بين الحوثيين وحكومة اليمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ماتزال التوترات والاشتباكات الداخلية قائمة. فالجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة بقيادة المبعوث الخاص للأمن العام إلى اليمن، وكذا الجهود الإقليمية التي تبذلها عمان والمملكة العربية السعودية، لم تسفر بعد عن تحقيق اختراق في عملية السلام في اليمن⁽¹⁶⁾.

23 - واستمر الحوثيون في توطيد سلطتهم من خلال القمع المنهجي، حيث قاموا بشن حملة على منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية، وهددوا العاملين في مجال إيصال المساعدات الإنسانية. وواصل الحوثيون أيضاً احتجازهم لموظفين تابعين للأمم المتحدة ولمنظمات غير حكومية وطنية ودولية ولمنظمات مجتمع مدني وبعثات دبلوماسية. وتجدر الإشارة إلى أن موظفاً من برنامج الأغذية العالمي قد توفي في 10 شباط/فبراير 2025 أثناء احتجازه لدى الحوثيين (انظر الفقرة 136). والاستمرار في احتجاز موظفي الأمم المتحدة يخدم مصالح الحوثيين لأنه قد يشكل أداة مساومة أساسية بالنسبة لهم، بما في ذلك ضمن عملية التفاوض على إحلال السلام. ويؤدي عزز المجتمع الدولي عن توخي الصرامة في مواجهة هذه الخطوة غير المسبوقه إلى تعزيز تصور الحوثيين لأنفسهم كقوة عصية.

24 - واستمرت الأزمة الاقتصادية في اليمن في التفاقم، مما زاد من سوء الوضع الإنساني المتردي أصلاً في جميع أنحاء البلد⁽¹⁷⁾. فقد هبط سعر صرف الريال اليمني إلى أكثر من 800 ريال للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة في السوق السوداء داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة⁽¹⁸⁾. وأدى التضخم المتقشحي إلى جعل السلع الأساسية، مثل الغذاء والدواء والوقود، بعيدة المنال بالنسبة للملايين من اليمنيين. وأفاد مسؤولون بالحكومة اليمنية أن الرواتب في المناطق الخاضعة لسيطرتها لا تزال غير مدفوعة أو هي في حالة تأخر شديد، في حين لم يتلق موظفو الخدمة المدنية بالمناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين رواتبهم كاملة منذ عام 2018. وفي الوقت نفسه، تظل الانقطاعات الشاملة في الإمداد بالكهرباء تزيد من معاناة المدنيين. فمعظم الانقطاعات تستمر لأكثر من 15 ساعة في عدن، ولأكثر من أسبوعين في مناطق أخرى مثل لحج وأبين. وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من النصف منذ بداية النزاع في عام 2015. ونتيجة لذلك، كان هناك استياء متزايد؛ واندلعت احتجاجات في عدة محافظات طالب فيه المتظاهرون بالخدمات الأساسية وبدفع الرواتب.

(15) انظر: <https://ansarollah.com.ye/archives/799851> (بالعربية).

(16) انظر: S/PV.9954.

(17) World Bank, "Yemen economic monitor: persistent fragility amid rising risks", spring 2025 (Washington, D.C., 2025).

(18) يفرض الحوثيون في المناطق الخاضعة لسيطرتهم سعر صرف ثابت مصطنع قدره 500 ريال يمني لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة.

25 - وكانت صادرات النفط الخام ومنتجات النفط تمثل ما لا يقل عن 70 في المائة من إيرادات الدولة. لذلك، فإن استئناف تصدير هذه السلع من شأنه أن يساعد كثيرا حكومة اليمن على التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة، لأنه سوف يسهل تحسين إمكانية الحصول على الخدمات، وإعادة تأهيل البنية التحتية، وزيادة دخل الأسر، وتعزيز الحوكمة.

26 - وفي السياق نفسه، يسعى الحوثيون إلى السيطرة على القطاع المصرفي في البلاد وعلى تدفقات العملات الأجنبية. وكانت هناك خطوة لافتة تمثلت في إعلان البنك المركزي اليمني في صنعاء، الخاضع لسيطرة الحوثيين، عن أنه سوف يشرع في طباعة أوراق نقدية من فئة 200 ريال اعتباراً من 16 تموز/يوليه 2025. وجاء هذا الإعلان بعد أيام قليلة من الإعلان المتعلق بإصدار عملة معدنية من فئة 50 ريالاً. والقراران القاضيان بطباعة أوراق نقدية وصك عملة معدنية قد يؤثران بشكل سلبي على عملية السلام المتعثرة أصلاً، ويعمّق الانقسام النقدي في اليمن، ويزيد من تفاقم الأزمة الاقتصادية.

27 - واستمرت الاشتباكات والمواجهات غير المكثفة بين الحوثيين وحكومة اليمن في عدة مناطق، منها محافظات الحديدة وتعز ومأرب ولحج والضالع والجوف وصعدة وشبوة، مما أودى بحياة مدنيين. وأشارت مصادر موثوقة إلى أن الحوثيين قد نقلوا تعزيزات وأعدت نحو الجبهات، وقاموا بعمليات قصف وهجمات بالمسيّرات والقناصة، ونفذوا محاولات تسلّل. وإضافة إلى ذلك، دخلت قوات الحوثيين في مواجهات مسلّحة مع جماعات قبلية معارضة داخل المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وشهدت بعض المحافظات بهذه المناطق، ومنها صنعاء وإب والجوف، خروج سلسلة من المظاهرات القبلية المطالبة بالإفراج عن مئات المعتقلين ووقف الاعتقالات التعسفية ضدّ المدنيين.

28 - ويتجلى انعدام الثقة بين الحوثيين وحكومة اليمن في حالة الجمود المطوّلة إزاء الإفراج عن المحتجزين المرتبطين بالنزاع. فمنذ تبادل الأسرى في أيلول/سبتمبر 2020 ونيسان/أبريل 2023، لم يتم إحراز أي تقدم يُذكر بهذا الشأن. وظلّت الثقة بين الطرفين هشّة، حيث الوضع مازال يشهد إلى حد كبير حالة من الجمود. ولم يُسفر آخر اجتماع بين الطرفين، عُقد في عمان واختتم في 7 تموز/يوليه 2024، عن أي تقدم. وفي حزيران/يونيه 2025، جدد الحوثيون الدعوة إلى إجراء تبادل يشمل "الكل مقابل الكل"، وتعهدوا بأنهم مستعدون لضمان الإفراج من دون شروط مسبقة عن جميع المحتجزين المتبقين لدى الجانبين. ومساءلة تبادل الأسرى يُنظر إليها بشكل واسع على أنها اختبار لمدى التزام الحوثيين وحكومة اليمن، كليهما، بالتوصّل إلى تسوية سلمية للنزاع.

29 - وفي تطور إيجابي، اتفق الحوثيون وحكومة اليمن في أيار/مايو 2025 على إعادة فتح الطريق السريعة الدولية التي تربط بين صنعاء وعدن عبر محافظة الضالع، مُنهياً بذلك إغلاقاً دام قرابة سبع سنوات. وقد تحقّق هذا الإنجاز بفضل جهود وساطة قبلية محلية قادها أعضاء حملة الرايات البيضاء⁽¹⁹⁾، وأيضاً بفضل جهود وساطة بذلها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن. وإعادة فتح الطريق السريعة من شأنها أن تعزز حرية التنقل بين شمال اليمن وجنوبه وأن تحفّز الأنشطة الاقتصادية، وهي بمثابة مؤشر على مدى التّقدم في عملية السلام. وبعد أسبوعين من ذلك، تحقّق إنجاز آخر عندما اتفق الطرفان، بوساطة أيضاً من حملة الرايات البيضاء، على إعادة فتح طريق عقبة ثرة الذي تربط محافظة البيضاء

(19) حملة الرايات البيضاء مبادرة مدنية مستقلة هدفها الضغط على الحوثيين والحكومة اليمنية، كليهما، من أجل إعادة فتح الطرق الرئيسية في جميع أنحاء البلاد. وأعضاء هذه المبادرة ليس لهم أي انتماء سياسي معن.

الخاضعة لسيطرة الحوثيين بمحافظة أبين الخاضعة لسيطرة الحكومة. وكانت هذه الطريق مغلقةً لنحو عقد من الزمن. بيد أن هذا الاتفاق لم يدخل بعد حيز النفاذ. وإبرام تلك الاتفاقات يجسّد الدور الناشئ للمجتمع المدني في إحلال السلام والأمن والاستقرار في اليمن.

ثالثاً - أنشطة الجماعات المسلحة المهدّدة للسلام والأمن والاستقرار

30 - ما زال الحوثيون يشكّلون طرفاً حاسماً في اليمن. فهم، إلى جانب سعيهم المستمر إلى تعزيز قدراتهم وترسيخ سلطتهم، يعملون على توطيد تحالفاتهم وتوسيع نفوذهم داخل اليمن وخارجه.

ألف - أنشطة الحوثيين التعبوية

31 - واصل الحوثيون التعبئة والتجنيد وتدريب المقاتلين ضمن إطار حملة "طوفان الأقصى" التي انطلقت في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وهي حملة تهدف إلى دعم غزة والإعداد إلى "معركة الفتح الموعود والجهاد المقدس"، وتتطوي على تدابير موجّهة إلى القوات المسلحة الحوثية وإلى السكان في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

32 - وأوردت وسائل الإعلام العسكرية التابعة للحوثيين تقارير عن تنفيذ مناورات عسكرية من أجل الحفاظ على الجاهزية العملية وتطوير القدرات العسكرية. وتُظهر مقاطع فيديو المنشورة على منصات التواصل الاجتماعي تنفيذ مناورات وتمارين بالذخيرة الحية. وتُستخدَم هذه المقاطع في نشر الكراهية والعنف. وقد أكّد رئيس شعبة الصواريخ ووزير الدفاع والإنتاج الحربي بحكم الواقع، اللواء محمد العاطفي، جاهزية القوات المسلحة الحوثية وعزمها ضرب إسرائيل وانخراطها في حرب ضدّ الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإسرائيل من أجل دعم غزة. ويؤدي اللواء قاسم الحمران دوراً بارزاً في جهود التعبئة والتجنيد التي يقوم بها الحوثيون. (انظر المرفقات 5 إلى 11).

33 - وفي إطار الاستعداد للتصعيد العسكري، تمت تعبئة السكان وإخضاعهم لدورات تدريبية قصيرة حظيت بدعم اللجنة العليا لنصرة الأقصى ووجهاء القبائل. وشملت المشاركة أفراداً من القبائل وطلاباً وصحفيين وموظفين حكوميين من مختلف الوزارات. ويتم أسبوعياً تنظيم فعاليات من أجل التعبئة. وفي خطاب بتاريخ 12 كانون الثاني/يناير 2025، أثنى عبد الملك الحوثي (YEi.004) على ولاء القبائل وجاهزيتها العسكرية ومهاراتها القتالية (انظر المرفقات من 12 إلى 19).

34 - وأنشطة التعبئة والدورات التدريبية هي مؤشر على وجود جهود منهجية متزايدة من أجل تلقين الأفراد وتجنيدهم لدعم قدرات الحوثيين العسكرية وهيكل القوة السائد حالياً (انظر المرفق 20).

35 - ويتم نشر الإيديولوجيا الحوثية من خلال الدعاية المنهجية. فتحكم الحوثيين في وسائل الإعلام وفي فرص الوصول إلى الإنترنت تحول دون حصول السكان على المعلومات المحايدة. أما اختراقهم الأيديولوجي للمجتمع فهو يقوم على تخطيط استراتيجي طويل الأمد يتضمن رسم أهداف ومؤشرات ووضع تقارير. وتشمل أنشطة الحوثيين الدعاية حضور دورات إلزامية في الأيديولوجيا والثقافة والجهاد.

36 - وممارسات التجنيد التي تتبعها الجماعة تشمل المدارس، والمدارس الصيفية، وحفلات التخرج، وحلقات العمل، والدورات، وحلقات القراءة، والمساجد، فضلاً عن الدعاية (انظر الفقرة 153). ووفقاً لأحد المصادر السرية، يجري أيضاً تجنيد فتيات وتدريبهن على تقنيات المنازل وتقريب الحشود واستخدام الأسلحة

الخفيفة. كما يُلزم طلاب الجامعات بالمشاركة في برنامج "طوفان الأقصى" وحلقات عمله. (انظر المرفقين 21 و 22).

37 - وتترتب على عدم المشاركة في الدورات أو المسيرات التعبوية، أو عن عدم إرسال الأطفال إلى المخيمات الصيفية، عواقب قاسية. فعلى سبيل المثال، يتم اسحرامان الأسر من الحصول على غاز الطبخ المدعوم أو على غيره من الخدمات، أو يتم شطبها من قوائم المساعدات الإنسانية (الفقرة 152).

38 - وعلاوة على ذلك، استخدمت الجماعة طائفة واسعة من التدابير القمعية وكثفت من الرقابة على السكان للحيلولة دون حدوث أي معارضة. أما إنشاء وحدة جديدة للاستخبارات الشريطية فهو دليل على هذه التدابير قد تم تشديدها. ويتولى علي حسين الحوثي، ابن شقيق عبد الملك الحوثي، رئاسة هذه الوحدة (انظر المرفق 23)

39 - وهناك وحدة نسائية، تُعرف باسم الزينبيات، ضمن جهازَي الأمن والمخابرات وداخل قطاع أمن ومخابرات الشرطة بوزارة الداخلية القائمة بحكم الأمر الواقع. وتساند هذه الوحدة عمليات الشرطة والاستخبارات وإدارة السجون وجهود تجنيد الأطفال. ويتلقى عناصرها تدريباً على أنشطة الاستخبارات والمراقبة. وتستخدم الزينبيات أجهزة الصعق الكهربائي ضد النساء أثناء المظاهرات أو في أماكن الاحتجاز. وتفيد التقارير بأن فاطمة الحوثي، شقيقة علي حسين الحوثي، وفاطمة الحرمان على صلة بهذه الوحدة، وهما تقودان عملياتها.

40 - ووفقاً لمصدر سري، يمتلك الحوثيون آليات وتقنيات متقدمة في مجال المراقبة. فالتحكم في شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية داخل مناطق نفوذهم يتيح لهم اعتراض الاتصالات التي تتم بواسطة أرقام الهواتف اليمنية، واختراق الهواتف، وقراءة الرسائل ونسخها. والقدرة على القيام بهذه المراقبة أتاح لهم مؤخرًا تنفيذ العديد من الاعتقالات داخل صفوفهم.

باء - الهجمات التي تستهدف قدرات الحوثيين

41 - من خلال التصنيع والمساعدة التقنية، طوّر الحوثيون تكنولوجيات في مجال الصواريخ والطائرات المسيّرة. فقد تم، خلال استعراضات عسكرية سابقة، عرض هذه المعدات القادرة على بلوغ أهداف على بعد يتراوح بين 800 كيلومترا و 2 000 كيلومتر⁽²⁰⁾. ومنذ ذلك الحين تحسّنت دقة الاستهداف، الأمر الذي أتاح لهم ضرب الشّفن وإحراز تقدم في تطوير البرنامج الصاروخي، بما في ذلك قذيفة فلسطين 2 التسيارية الفرط صوتية التي يصل مداها إلى 2 150 كيلومتراً. وقد أدلى قادة الحوثيين بتصريحات علنية حول هذه التطورات في قدرات الضرب بالصواريخ وبالطائرات المسيّرة. وأعطى التطوير المستمر لهذه القدرات ميزة استراتيجية للحوثيين (انظر المرفقات 24-26)

42 - وسعى ائتلاف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى إنهاء الهجمات في البحر الأحمر وتقييد قدرات الحوثيين وحرمانهم من الموارد والقيادات.

(20) أبلغ فريق الخبراء عن الاستعراضات العسكرية التي نظمها الحوثيون في صنعاء في أيلول/سبتمبر 2023. (انظر S/2024/731، "دراسة الحالة الإفرادية 4: العرض الضخم الذي أجراه الحوثيون للأعتدة العسكرية"، والمرفقات 84 إلى 94 بهذه الوثيقة). وأبلغ فريق الخبراء أيضاً عن عرض العتاد خلال الاستعراض العسكري السابق الذي أقيم في 21 أيلول/سبتمبر 2022 (انظر S/2023/833، الفقرات 101-103).

43 - وكانت عملية "بوسايدون آرشر" (Poseidon Archer)، التي هي عبارة عن حملة ضربات جوية شنتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة، تستهدف تقويض قدرات الحوثيين العسكرية على مهاجمة السفن. واشتملت الضربات الجوية على استخدام معدات من سلاحي الجو والبحرية، منها قاذفات الشبح البعيدة المدى من طراز B-2 Spirit. واشتدت وتيرة الضربات خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2024، حيث تم استهداف أسلحة وصواريخ ومخازن طائرات مسيرة. وطالت الضربات أيضاً منشأتين للقيادة والسيطرة وموقعا للرادار ومنشآت لإنتاج الصواريخ والطائرات المسيّرة (انظر المرفقات 27-32).

44 - وفي إطار حملة جوية وبحرية أطلقتها لاحقاً الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وعُرفت باسم "عملية الراكب الخشن"، تم في غضون شهرين توجيه أكثر من 800 ضربة ضد مرافق القيادة والسيطرة وأنظمة الدفاع الجوي ومنشآت تصنيع الأسلحة وتخزينها. وتشير تقديرات الولايات المتحدة إلى أنّ هذه الضربات قد أسفرت عن تراجع كبير في نسق إطلاق القذائف التسيارية، وعن انخفاض عمليات إطلاق المسيّرات الهجومية الأحادية الاتجاه (انظر المرفقات 33-35).

45 - وذكرت مصادر حوثية أنه على الرغم من أن عدد الضربات الجوية والبحرية التي نفذتها الولايات المتحدة في إطار عملية "الراكب الخشن" تجاوز 1 712 ضربة، إلا أنها لم تتجح في إضعاف القدرات العسكرية أو في وقف العمليات. وعلاوة على ذلك، يدعي الحوثيون أنّهم قد تمكنوا منذ بداية العملية في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2023، وإلى غاية 22 نيسان/أبريل 2025، من إسقاط 22 مسيّرة أمريكية من طراز MQ-9 داخل ثماني محافظات (انظر المرفقات 36-38).

46 - وبالتوازي مع العمليات التي نفذتها الولايات المتحدة، نفذت إسرائيل غارات جوية على منشآت حيوية بقطاعات الطاقة والموانئ والصناعة، يستخدمها الحوثيون في أغراض عسكرية، وذلك بهدف تعطيل خطوط إمداد الأسلحة ومصادر الإيرادات. وشاركت في الهجمات الإسرائيلية مقاتلات من طراز F-15 و F-16 وطائرة تزويد بالوقود وسفن لإطلاق الصواريخ. وأصدر جيش الدفاع الإسرائيلي بيانات بعد هذه الهجمات (انظر المرفقات 39-41).

47 - وألحقت الضربات الإسرائيلية أضراراً فادحة بالبنية التحتية للموانئ في محافظة الحديدة. فقد تسببت الهجمات المتكررة التي وقعت في الفترة الفاصلة بين شهري أيلول/سبتمبر 2024 وتموز/يوليه 2025 في أضرار جسيمة وفي تقليص الطاقة الاستيعابية للموانئ. وأدى تضرر البنية التحتية الكهربائية في صنعاء والحديدة إلى انقطاع التيار الكهربائي داخل المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. ولحقت أضرار بالغة بمطار صنعاء الدولي، بما في ذلك المباني وجميع الطائرات الأربع التابعة للخطوط الجوية اليمنية. وأفاد مصدر سري بأن مصنّعاً للأسمنت كان يُستخدم كمصنع للطائرات المسيّرة. ولم يتمكّن الفريق من إجراء تقييم مستقل للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية (انظر المرفقات 42-47).

48 - وأفادت مصادر سرية بأنّ تدمير مرافق تخزين الأسلحة كان له الأثر الأكبر. فقد تأثرت القدرات الإنتاجية والتقنية بعد مقتل عمال التصنيع والتجميع ومشغلي الطائرات المسيّرة. غير أنّ المعارف والقدرات في مجال تصنيع أنظمة الأسلحة محلياً ظلت قائمة، مما يجعل من الصعب القضاء على قدرات الحوثيين. وأبلغ خبراء عسكريون من مختلف البلدان الفريق بأنّ الضربات كان لها تأثير محدود على قدرات الحوثيين العسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، يسهم توافر الموارد المالية إسهاماً رئيسياً في الحفاظ على خطوط الإمداد

وعلى القدرات التصنيعية، وذلك لأنّ تجميد الأصول كان له تأثير محدود، بحسب تقييم فريق الخبراء (انظر المرفق 48).

49 - وأدت الغارات الجوية التي نفذتها الولايات المتحدة إلى تعطيل هياكل القيادة الحوثية في صعدة⁽²¹⁾، ولكنها لم تؤثر على القيادات العليا. وزادت الغارات من الشكوك حول مصدر المعلومات المسربة، مما أدى إلى المزيد من التوتر داخل صفوف الجماعة. ووفقاً لأحد المصادر، تمثلت أهم نتائج الضربات الجوية في تآكل الثقة فيما بين قادة الحوثيين. وقد أفضى هذا التآكل إلى حدوث اعتقالات وإلى تشديد المراقبة. ولا يزال الحوثيون يشكلون تهديداً كبيراً على الرغم من تلك الغارات.

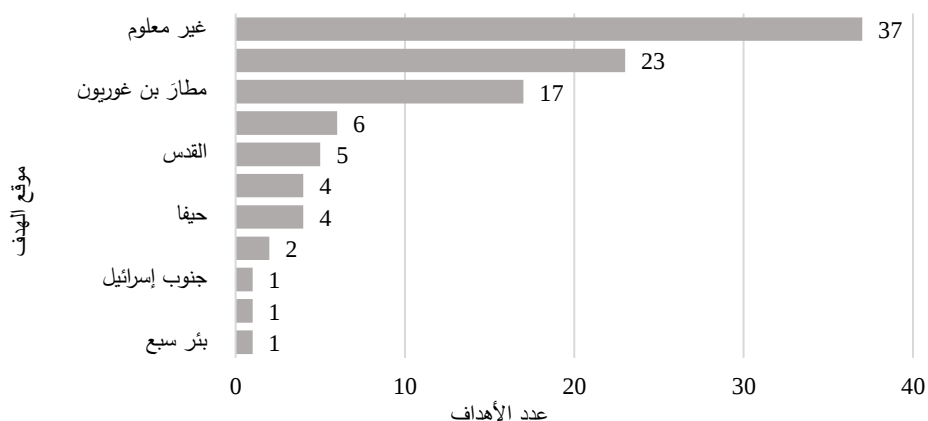
هجمات الحوثيين ضد إسرائيل

50 - اشتدّ النزاع بين الحوثيين وإسرائيل (انظر الفقرتين 14 و 15). ففي إطار الدعم لغزة، كثّف الحوثيون من هجماتهم واستهدفوا الأراضي الإسرائيلية بقذائف تسيارية وبمسيّرات هجومية أحادية الاتجاه. وتعهّد زعيم الجماعة، عبد الملك الحوثي، بمواصلة العمليات بالتنسيق مع "الإخوة في المقاومة". وأشار، في بيان صادر في 2 كانون الثاني/يناير 2025، إلى قدرات الحوثيين في مجال المسيّرات والصواريخ وأعلن حرباً مفتوحة على إسرائيل (المرفق المرفق 49).

51 - وأبلغت حكومة إسرائيل فريق الخبراء بأنّ 101 قذيفة تسيارية قد أُطلقت على إسرائيل من المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وذلك خلال الفترة الفاصلة بين أيلول/سبتمبر 2024 و 7 تموز/يوليه 2025. ومن أصل هذا العدد من القذائف، تم اعتراض 57 قذيفة ومُنيت 38 أخرى بالفشل. وأُطلق معظمها من محافظتي صعدة وعمران. وأصابت أربع قذائف أهدافها، منها واحدة استهدفت منطقة تل أبيب، واثنان وسط إسرائيل، وواحدة مطار بن غوريون الدولي.

الشكل الأول

القذائف التسيارية التي أُطلقت على إسرائيل، بحسب الأهداف



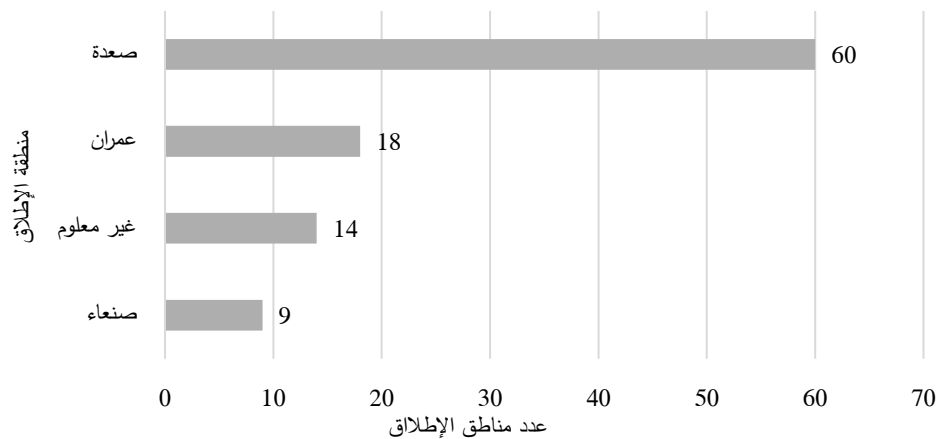
المصدر: فريق الخبراء

(21) البحث في وسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة الحوثيين يظهر أنّ عدد الضحايا ربما يكون قد بلغ 101 ضحية خلال الفترة الفاصلة بين آذار/مارس 2025 و 6 نيسان/أبريل 2025. انظر:

<https://x.com/BashaReport/status/1908903337782632932>

الشكل الثاني

القذائف التسيارية التي أُطلقت على إسرائيل، بحسب منطقة الإطلاق



المصدر: فريق الخبراء

52 - وخطابات الحوثيين وتصريحاتهم تُفيد كذبا بأنه قد نفذوا هجمات لم تحدث في الواقع (انظر المرفق 54). والقائد المسؤول عن تنفيذ الهجمات هو اللواء يوسف المدني (YEi.009)، قائد المنطقة العسكرية الخامسة الذي يشرف على عمليات الحوثيين العسكرية والبحرية.

53 - وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2024، تعرض أحد المباني السكنية للقصف وأصيب ثلاثة أشخاص بجروح عندما نجح هجوم بطائرة مسيرة في مراوغة الدفاعات الجوية الإسرائيلية.. واشتدت وتيرة الهجمات في ذلك الشهر، حيث تعرضت مناطق مأهولة بالسكان للقصف ولحقت أضرار بممتلكات مدنية، منها مدرسة ابتدائية وساحة ألعاب استُهدفتا تباعا في يومي 20 و 21 كانون الأول/ديسمبر 2024. وأصيب 16 شخصا، من بينهم طفل يبلغ من العمر 3 سنوات.

54 - وفي 19 كانون الأول/ديسمبر 2024، تعرضت الأراضي الإسرائيلية لهجوم منسق من قبل الحوثيين والمقاومة الإسلامية في العراق، وكلاهما جزء من محور المقاومة. وردت إسرائيل بشن غارات جوية على الموانئ وعلى البنية التحتية للطاقة في اليمن، من أجل الحدّ من الأرباح العائدة منها على الحوثيين وعلى شرائهم للأسلحة. وفي 21 كانون الأول/ديسمبر 2024، أعادت القوات المسلحة الحوثية تأكيد دعمها للشعب الفلسطيني. وفي إطار المساعدة على تنفيذ العمليات العسكرية، تم إطلاق حملات لجمع التبرعات في أعقاب الهجمات (انظر المرفقات 50-55).

55 - وعلى مدى الفترة الأخيرة من عام 2024، واجهت إسرائيل تهديدات صاروخية متكررة. فقد أفادت مصادر إسرائيلية رسمية بأنه قد تم اعتراض 12 قذيفة تسيارية كانت تستهدف مطار بن غوريون الدولي، وثلاث هجمات فاشلة. وفي 28 أيلول/سبتمبر 2024، شنّ الحوثيون هجوماً بقذيفة تسيارية من طراز فلسطين 2 على المطار، اعترضتها قوات جيش الدفاع الإسرائيلي. وسقط حطام من مخلفات تلك القذيفة على بلدة تزور هداسا. وفي 30 كانون الأول/ديسمبر 2024، تم اعتراض صاروخ، الأمر الذي تسبّب في تأخير الإقلاع والهبوط في المطار. وسقط حطام هذا الصاروخ على طريق تقع في بيت شيمش بالقرب من القدس (انظر المرفقات 56-57).

56 - وتصاعدت وتيرة النزاع أكثر خلال شهر أيار/مايو 2025. ففي يوم 4 أيار/مايو 2025، أطلق الحوثيون قذيفة تسيارية فرط صوتية أصابت مطار بن غوريون الدولي، مما أدى إلى توقف حركة الطيران. وتعرضت أيضاً للهجوم أهداف عسكرية، منها قاعدة نيفاتيم الجوية. وأكدت مصادر إسرائيلية رسمية أن القاعدة استهدفت في أربع مناسبات. وتم اعتراض ثلاثة صواريخ، فيما مُني صاروخ آخر بالفشل. وفي 5 أيار/مايو 2025، شنت إسرائيل ضربات انتقامية ضد المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن. وفي 6 أيار/مايو 2025، انتقلت الولايات المتحدة والحوثيون على وقف إطلاق النار. وقد زادت المواجهات التي دخلها الحوثيون ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، ودعمهم المعلن للقضية الفلسطينية، من المؤيدين لهم ومن شعبيتهم.

جيم - هجمات الحوثيين والنزاع على الجبهات الداخلية

57 - يلاحظ فريق الخبراء أن الحوثيين يستخدمون ثلاث أساليب في الحرب، هي: التسلّل، والهجمات بالطائرات المسيّرة والقصف على طول الجبهة، والألغام والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ضد القوات الحكومية.

58 - ووردت تقارير عن حدوث هجمات على المدنيين في القرى القريبة من الجبهة، منها هجمات مباشرة بواسطة نيران القناصة⁽²²⁾ وهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وتعرض هذه القرى لهجمات بالطائرات المسيّرة والقصف. كما تُستخدم تكتيكات من قبيل التطويق⁽²³⁾ لفرض التدابير أو لإجبار السكان على الاستسلام. والتطويق ينطوي على القصف واستخدام نيران القناصة وتقييد الحركة وقطع الإمدادات الأساسية أو الخدمات، مثل المياه والرعاية الطبية. أما الاستخدام المفرط للألغام والتلوث بالذخائر المتفجرة فيزيدان من وطأة هذا الحصار.

59 - ودخل الحوثيون والقوات الحكومية في قتال داخل مواقع شتى من خط الجبهة على محور تعز الذي يمتد على مسافة 317 كيلومتراً. وما يزال حصار تعز قائماً منذ عام 2015. وتقع معسكرات الحوثيين في تلال وغابات مديرية مقبنة. وهم يستعدون للهجمات بتدريبات مكثفة. وقد تم بناء معسكرات وأنفاق جديدة.

60 - وخلال الفترة الفاصلة بين 1 كانون الثاني/يناير و 22 تموز/يوليه 2025، قام الحوثيون في 35 مناسبة باستهداف مدنيين وممتلكات مدنية، مما أسفر عن مقتل 8 مدنيين وإصابة 29 آخرين، وعن تدمير للممتلكات. وتم تسجيل 1 037 هجمة على القوات والأهداف العسكرية الحكومية، منها 169 هجمة عسكرية باستخدام القصف والطائرات المسيّرة و أسلحة أخرى. واستُخدمت الطائرات المسيّرة في 425 مناسبة من أجل تنفيذ هجمات أو القيام بعمليات تحليق استطلاعية، وشهد خط المواجهة 106 من الغارات ومحاولات التسلّل. وفي 93 مناسبة، استهدفت القوات الحكومية بأجهزة متفجرة يدوية الصنع، مما أسفر عن مقتل 68 شخصاً وجرح 171 وإعاقة 9 آخرين⁽²⁴⁾.

(22) وفقاً لمصادر حكومية، يتركز القناصة الحوثيون في مواقع استراتيجية مطلّة على الأحياء السكنية ويتعمدون يومياً استهداف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، أثناء ممارسة حياتهم الطبيعية.

(23) مقابلات أجراها فريق الخبراء فيما يتعلق بتطويق قرى الحفرة، وخنقة مسعود، وحامات صرار (بمحافظة البيضاء)، والحيمة، بمديرية التحيتا (محافظة الحديدة)، ومديرية مقبنة (بمحافظة تعز)، وشوكان وقورين (بمحافظة لحج).

(24) مصادر في حكومة اليمن.

- 61 - وساعد فتح إحدى الطرق في تعزيز على تسهيل الحركة والوصول. غير أن الحوثيين كثفوا من هجماتهم حول المدخل الشرقي للمدينة، واستهدفوا في 215 مناسبة مواقع تابعة للقوات الحكومية.
- 62 - وتعكس هذه الأعمال مجتمعة أسلوباً منهجياً يتمثل في التطويق والقصف من أجل الضغط العسكري الذي يجبر الخصم على الاستسلام.

دال - هجمات الحوثيين على السفن التجارية

- 63 - الهجمات على السفن في الفترة الفاصلة بين عامي 2023 و 2025 أثرت بشدة على البلدان في المنطقة وعلى التجارة العالمية. وكان إغراق السفينتين، ومقتل البحارة، والمخاطر البيئية الناجمة من أبرز المسائل التي تبعث على القلق (انظر المرفق 58).
- 64 - واستناداً إلى البيانات المقدمة من المنظمة البحرية الدولية ومن المكتب التجاري البحري التابع للمملكة المتحدة (UKMTO) والقيادة المركزية للولايات المتحدة (CENTCOM)، لاحظ فريق الخبراء تنفيذ ما لا يقل عن 25 هجوماً على سفن تجارية في البحر الأحمر وفي خليج عدن، وذلك خلال الفترة الفاصلة بين 1 آب/أغسطس 2024 و 31 تموز/يوليه 2025 (انظر المرفق 59).
- 65 - وفي أعقاب توقف الهجمات على السفن في كانون الثاني/يناير 2025، شكّل وقف إطلاق النار في غزة مؤشراً لإمكانية أن تشهد الهجمات في البحر تراجعاً. فقد أفاد ممثلون للحوثيين ولحركة حماس في صنعاء بأنّ جماعتهما نسّقتا عملية إطلاق سراح رهائن في إطار دعم اتفاق وقف إطلاق النار في غزة (انظر الفقرة 70). وخلال هذه الفترة، أعلن الحوثيون أنّ هجماتهم على السفن سوف تتوقّف، لكنّ ذلك لا يشمل السفن المرتبطة بإسرائيل (انظر المرفق 60).
- 66 - وفي آذار/مارس 2025، هدّد الحوثيون باستئناف الهجمات على إسرائيل إذا لم تتم في غضون أربعة أيام إعادة فتح المعابر المؤدية إلى غزة. وفي 11 آذار/مارس، قاموا بمنع السفن الإسرائيلية من المرور عبر بحر العرب وخليج عدن والبحر الأحمر ومضيق باب المندب. واستؤنفت الهجمات في 22 آذار/مارس بعد انقضاء المهلة المحددة لإعادة فتح المعابر والسماح بإدخال المساعدات إلى غزة (المرفق 61).
- 67 - واستُخدمت في الهجمات على السفن أنواعٌ مختلفة من الصواريخ والمسيّرات الهجومية. ويشير الحطام الذي تناثر في مواقع مختلفة والصور المعروضة للأسلحة يمتلكها الحوثيون، إشارة واضحة، إلى مدى التنوع والحجم في المعدات العسكرية بالترسانة التي بحوزتهم. أما المضبوطات الكبيرة من الأسلحة فهي بمثابة مؤشر على أن الحوثيين يقومون بتجديد إمداداتهم (انظر الفقرات 103-108 والمرفقين 62 و 63).
- 68 - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير وقوع 25 هجمة في المجموع، منها 9 هجمات كانت موجهة إلى سفن تجارية. وكانت ثلث من هذه السفن بمثابة ناقلات صهريج للنفط أو للغاز النفطي المُسال أو لمواد كيميائية، تعرضت ثلاث منها للإصابة. وغالباً ما تتعرض السفن لهجمات من قوارب صغيرة (عبارة عن زوارق صيد وقوارب هجومية مصممة خصيصاً) تستخدم الصواريخ والأسلحة الصغيرة والقنابل اليدوية. فبعد أن تحيط القوارب الصغيرة بالسفن أو تقترب منها، تقوم المسيّرات الهجومية الأحادية الاتجاه باستهدافها وضربها بقذائف تسيارية مضادة للسفن أو بقذائف انسيابية مضادة للسفن أو بمقذوفات أخرى. وقد استُخدمت أيضاً أجهزة متفجرة يدوية الصنع منقولة بالماء في الهجوم الذي استهدف السفينة كورديليا مون (Cordelia Moon) (انظر المرفق 64).

69 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُصيبت سفينتان (هما السفينة MV Eternity C والسفينة MV Magic Seas) وغرقتا، ليصل عدد السفن التي غرقت منذ بدء الهجمات إلى أربع سفن. وتعرضت السفينة سونيون (MV Sounion) والسفينة ماجيك سيز (MV Magic Seas)، كلتاهما، للهجوم في مناسبتين، وقد تم إخلأهما بعد أول هجوم. ففي 21 آب/أغسطس 2024، تعرضت السفينة سونيون للهجوم. فيما تعرضت السفينة ماجيك سيز للهجوم في تموز/يوليه 2025. وفي كلتا الحالتين، اتبع الحوثيون نمطا يتمثل في تنفيذ هجوم أولي يتبعه هجوم ثانوي (انظر المرفق 65).

هاء - التعاون بين الحوثيين والجماعات المسلحة الأخرى

محور المقاومة

70 - على عكس ما جاء به التقارير من أنّ محور المقاومة قد أصابه الضعف، ظلّ الأعضاء يشيرون إلى هذا التحالف. ففي تصريحات علنية، أشار عبد الملك الحوثي إلى الدعم المتبادل بين الحوثيين وحركة المقاومة الإسلامية (حماس). وأشاد يحيى السنوار، من حركة حماس، بهجوم الحوثيين على إسرائيل. وتزامن الإفراج عن طاقم سفينة غالاكسي ليدر (Galaxy Leader) في كانون الثاني/يناير 2025 مع إفراج حركة حماس عن رهائن (انظر المرفق 60).

71 - وما يزال العملاء الأجانب ينشطون داخل المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. فقد أفادت التقارير بأن اللواء عبد الرضا شهلاني، من قوة القدس التابعة للحرس الثوري الإيراني، قد غادر صنعاء، غير أنّ مصادر سرية أفادت بأنّ عملاء حزب الله المتخصصين في الصواريخ والطائرات المسيّرة لا يزالون حاضرين ويقدمون المشورة للحوثيين على تنفيذ العمليات بالصواريخ والطائرات المسيّرة، وذلك في انتهاك لحظر الأسلحة المحدد الأهداف.

72 - وما زالت الدعايات على المستوى الإقليمي قائمة. ففيما يتعلق بهجمات إسرائيل على حزب الله في لبنان في 17 أيلول/سبتمبر 2024، أفادت مصادر سرية فريق الخبراء بأنّ مقاتلين حوثيين في لبنان قد لقوا حتفهم خلال تلك الهجمات. ووفقا لتقارير لم يتم التأكد منها بشكل مستقل، قُدم من الجمهورية العربية السورية أشخاص من جنسيات مختلفة بغية الانضمام إلى صفوف الحوثيين. وتؤكد هذه التحركات التي يشارك فيها عملاء محور المقاومة التنسيق المستمر بين الجماعات المسلحة التابعة لهذا المحور.

73 - ومن أجل التأكيد على وحدة الصف داخل التحالف، أصدر حزب الله وحماس وقادة الحرس الثوري الإيراني بيانات تدعم الحوثيين، وتدين أعمال إسرائيل في اليمن، وتُشيد بالهجمات الصاروخية التي ينفذها الحوثيون ضد إسرائيل (انظر المرفقات 68-71).

الحوثيون وحركة الشباب

74 - واصل فريق الخبراء تحقيقاته في العلاقة الناشئة بين الحوثيين وحركة الشباب المجاهدين (AI-Shabaab, SOe.001)، وذلك بالاعتماد على النتائج الواردة في التقرير S/2024/731 (انظر S/2024/731، الفقرات 39 و 40 و 42). وقد جمع الفريق وحلّ معلومات من مصادر رسمية وسرية، كليهما تشير في مجموعها إلى أنّ التعاون بين المجموعتين قد تكثّف. ويشمل هذا التعاون تهريب الأسلحة، والتدريب التقني بما في ذلك على التكتيكات العملية، وتبادل الدعم اللوجستي.

75 - ويُلاحظ فريق الخبراء أنَّ تعزيز العلاقات بين الحوثيين وحركة الشباب يمكن أن يشكّل تهديداً متزايداً للسلام والأمن والاستقرار، ليس في اليمن فحسب، بل أيضاً في المنطقة بأسرها. ويشكل الاتجار بالأسلحة مصدر دخل هام بالنسبة للحوثيين. غير أنَّ توليد الدخل بهذه الطريقة يمثل انتهاكاً لتجميد الأصول، وذلك لأنَّ حركة الحوثيين كيانٌ يعمل بالنيابة عن أفراد مُدرّجين على القائمة أو بتوجيه منهم، أو هو مملوك لهم أو خاضع لسيطرتهم. والتعاون مع حركة الشباب ليس مجرد سعي إلى تحقيق مكاسب تجارية، بل هو أيضاً جزء من استراتيجية حوثية تهدف إلى ممارسة نفوذ متزايد داخل المنطقة.

76 - وقد أعرب مسؤولون صوماليون عن قلق متزايد من التعاون المتنامي بين الحوثيين وحركة الشباب، لا سيما في ما يتعلق بالاتجار بالأسلحة وتبادل الخبرات العسكرية. ذكرت مصادر على أعلى مستوى في الصومال أنَّ أجهزة الاستخبارات في البلد رصدت مؤخراً اتصالات جرت بين الحوثيين في اليمن وداعش وحركة الشباب في الصومال⁽²⁵⁾. كما نجح جهاز الأمن الصومالي في اعتراض ومصادرة شحنات من المتفجرات والمسيرات كانت في طريقها من اليمن إلى الصومال، واعتقل أفراداً متورطين في شبكة لتهرب الأسلحة. وما سبق يؤكد أنَّ العلاقة بين الحوثيين وحركة الشباب قد شهدت تطوراً.

77 - وفي السياق نفسه، نشرت وسائل إعلام صومالية، في أيار/مايو 2025، تقارير عن مكالمات هاتفية رسمية أُجريت بين وزير الدفاع في كل من اليمن والصومال⁽²⁶⁾. وأفادت التقارير بأن المسؤولين قد ناقشا سبل تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنفيذ العمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب، وتبادل الدعم في التصدي للجماعات المتطرفة العابرة للحدود الوطنية. وكانت الروابط الناشئة بين حركة الشباب والحوثيين من النقاط التي نُوقشت بشكل خاص.

78 - وهناك زيادة في أنشطة التهريب والتعاون بين حركة الشباب والحوثيين. فقد كشفت عدة عمليات قامت بها قوات الأمن الصومالية، وضبطت فيها أسلحة ومتفجرات، أنَّ الحوثيين ينقلون الأسلحة إلى الحركة. وأبلغت مصادر رسمية فريق الخبراء بوجود تحقيقات واسعة النطاق تشمل حوالي 70 مواطناً صومالياً ينتمون إلى حركة الشباب، ويُزعم تورطهم في تهريب أسلحة من الحوثيين في اليمن إلى الصومال. وأكدت مصادر سرية ما أوردته التقارير عن وجود أنشطة تدريب على صنع العبوات الناسفة المتطورة وتكنولوجيا الطائرات المسيّرة، يقدمها الحوثيون في اليمن لأعضاء من حركة الشباب. وتمتلك حركة الشباب حالياً معرفة بكيفية استخدام هذه الطائرات في أغراض المراقبة. وهي تسعى، بمساعدة الحوثيين، إلى تطوير قدراتها على شن الهجمات بهذا النوع من الطائرات.

79 - وقَدّمت مصادر رسمية معلومات مفصلة عن طريقة العمل، مشفوعة بأدلة وثائقية، تكشف العلاقة المتنامية بين الجماعتين. وقد استعرض فريق الخبراء حالة مواطن صومالي، من المنتمين إلى حركة الشباب، اعترف بأنه كان يعمل كوسيط بين الطرفين. وتشير المعلومات الدقيقة التي قدمها إلى أنه كان على اطلاع جيّد وضالعا عن قرب في تنفيذ الأنشطة. وبالإضافة إلى اعترافاته، تم العثور على أدلة دامغة بحوزته تؤيد أقواله. وقد تعرف هذا الشخص على اسمي اثنين من الحوثيين (مهندسان عسكريان) تردّد أنهما قد سافرا

(25) اعترف رئيس الصومال علناً بوجود تعاون متزايد بين الحوثيين وحركة الشباب. انظر: <https://english.aawsat.com/opinion/5137571-protecting-red-sea-and-gulf-aden-our-shared-responsibility>

(26) انظر: <https://www.ftl.com/somalia-and-yemen-deepen-defense-cooperation-amid-rising-regional-threats/>

إلى مدينة جلب في الصومال من أجل تدريب عناصر من حركة الشباب على تصنيع العبوات الناسفة وتكييف الطائرات المسيّرة وصيانة الأسلحة. وقدّم أيضاً تفاصيل عن كيفية تسييره لسفر نحو 400 صومالي من أجل تلقى تدريب عسكري وأيديولوجي داخل مناطق خاضعة لسيطرة الحوثيين في اليمن. وتوضح هذه الحالة مدى قدرة الحوثيين على تنفيذ عمليات معقدة داخل اليمن وخارجه وعلى بناء شبكة من العلاقات مع جماعات مسلحة في بلدان أخرى.

80 - وقد زوّدت مصادر رسمية فريق الخبراء بقائمة تضم 13 فرداً يخضعون حالياً للمراقبة أو للتوقيف، ويُزعم أنهم ضالعون في أنشطة لتهريب الأسلحة بين اليمن والصومال. ولا تقتصر أنشطة التهريب على نقل الأسلحة من الحوثيين إلى حركة الشباب؛ بل يجري استغلال الصومال بشكل متزايد كمركز عبور للأسلحة المتجهة إلى الحوثيين. وقد حقّق فريق الخبراء في عدة طرق تهريب تمر عبر الصومال إلى الموانئ اليمنية، وتبيّن أن الأسلحة يتم تهريبها بواسطة قوارب صغيرة (مراكب شرعية) انطلاقاً من مواقع ساحلية مختلفة في الصومال، منها قندلا ودردلة وعلولا ورأس الموج ورأس عسير وخورة.

81 - وتلقّى فريق الخبراء معلومات من مصادر رسمية تُفيد بحضور عمليّاتي لحركة الشباب داخل محافظة حضرموت باليمن. وتُشير التقارير إلى أنّ الخلايا، التي تتألف في الغالب من مواطنين صوماليين، مكلفة بشراء أسلحة من جهات تابعة للحوثيين، ثم تهريبها إلى الصومال. ووفقاً للمصادر نفسها، تم تحديد المسمى "O.A.S." باعتباره أحد الميسرين الرئيسيين لهذه العمليات. وهو يعمل عن كثب مع عدة مهربيين يمنيين يقيمون في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، من بينهم المسمى "J.A.N."

82 - وأبلغ الفريق أيضاً عن المسمى "I.A.M."، الذي يشارك في تهريب الأسلحة من الصومال إلى المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. ويُقال إنه يعمل عن كثب مع عدّة مهربيين للأسلحة مرتبطين بالحوثيين، يقيمون في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، من بينهم المسمى "J.A.N.". وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت مصادر رسمية فريق الخبراء بتورط المسمى "I.A.M." في عمليات تهريب من المنطقة التي يسيطر عليها الحوثيون إلى الصومال. ويُقال إنه أحد الأطراف الفاعلة الرئيسية في شبكة تهريب تستخدم الصومال كنقطة عبور لتهريب الأسلحة إلى الحوثيين، وذلك في انتهاك لحظر الأسلحة المحدد النطاق المنصوص عليه في القرار 2216 (2015). ويتم نقل الأسلحة بواسطة قوارب شرعية إلى محافظتي حضرموت وشبوة من أجل إيصالها إلى المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.

أنشطة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية

83 - منذ تولي سعد بن عاطف العولقي قيادة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (QDe.129)، شهدت محافظتا أبين وشبوة عمليات عسكرية مكثفة. ففي 16 آب/أغسطس 2024، هاجم التنظيم قاعدة عسكرية تقع في مديرية مودية بمركبة مفخخة انتحارية، ما أسفر عن مقتل 16 جندياً وإصابة 18 آخرين. وتلت ذلك هجمات بالعبوات الناسفة وبالقنّاصات والطائرات المسيّرة المسلحة. ومنذ مطلع عام 2025، نُفذت 39 هجمة. وتشير آثار الهجمات وعدد الضحايا إلى مدى قدرة التنظيم على التخطيط للهجمات الكبرى وتنفيذها. ولم يرد الإبلاغ عن أي هجوم انتحاري آخر منذ عام 2022 (انظر المرفقات 72-75).

84 - وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يستخدم بنشاط وسائل التواصل الاجتماعي من أجل إصدار النداءات والرسائل، بما في ذلك الدعوات إلى الجهاد وشن هجمات ضدّ الغرب دعماً لغزة. وأفاد مصدر سري بأنه قد تم تفعيل قنوات من أجل تمويل الحملات. وتستخدم الجماعة المحافظ الرقمية والعملات المشفرة في

جمع التبرعات، فيما تتواصل عمليات التجنيد. وقد أبلغت مصادر فريق الخبراء بأن هناك زيادة في عدد المقاتلين الأجانب المنضمين إلى المجموعة (انظر المرفق 76).

85 - وما زال الحوثيون يتعاملون مع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. فقد نسق قادة من الطرفين أنشطتهم، وذلك على حد ما يتضح من الاتصالات التي تم اعتراضها. وقام اثنان من الأفراد التابعين للتنظيم بتنسيق أنشطة مع أجهزة الأمن والمخابرات التابعة للحوثيين، بما يعود بالنفع على الطرفين. وأكدت عدة مصادر (سرية ورسمية) أن التعاون بين الحوثيين والتنظيم قد شهد تزيّداً، ليشمل تدريب عناصر التنظيم وتقديم العلاج الطبي لأعضائه في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. وهذا ما يشير إلى استراتيجية الحوثيين الهادفة إلى إحكام السيطرة بواسطة عقد التحالفات.

86 - واتّسع نطاق الاتجار بالأسلحة وتهريبها، حيث أصبح الحوثيون المورد الرئيسي والمتحكم في أنشطة التهريب مع حركة الشباب والتنظيم وشبكات التهريب. وفي 14 نيسان/أبريل 2025، شنت الولايات المتحدة هجوماً على شبكة التهريب، أسفر عن مقتل زعيمها ومقتل عدة أشخاص آخرين⁽²⁷⁾.

87 - ولا يزال الاتفاق بين الحوثيين وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية على وقف الأعمال العدائية وخوض حرب استنزاف ضدّ القوات الحكومية ساري المفعول. وقد جرى بينهما تبادل للأسرى في 31 آذار/مارس 2025.

رابعاً - الأسلحة وتنفيذ حظر الأسلحة المحدد الأهداف

88 - لم يتم تعيين خبير في الأسلحة، إلا أن ذلك لم يمنع الفريق من إجراء تحليل لأنشطة التهريب كشف عن وجود انتهاك واسع النطاق لحظر الأسلحة.

89 - ويوفر التهريب للحوثيين مزيجاً من المنافع الاقتصادية، حيث يشكل مصدر تمويل للجماعة ووسيلة للالتفاف على حظر الأسلحة. وهو يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد والأمن في اليمن وفي المنطقة. وفي هذا القسم من التقرير، يقدم فريق الخبراء معلومات عن البعض من عمليات الضبط الرئيسية، التي تمت في عامي 2024 و 2025، والتي لها علاقة مباشرة بتمويل الحوثيين وبانتهاكات حظر الأسلحة. ويمكن الاطلاع في المرفق 80 على رسم بياني يوضح المسارات وأساليب العمل والبلدان.

90 - واستمرار الحوثيين في شراء الأسلحة، وتزويدهم بها، يُعزّزان قدراتهم القتالية ويدعمانها. فقد كشفت تحقيقات فريق الخبراء أنّ الحوثيين قد وسّعوا من سلاسل إمدادهم على المستويين الإقليمي والدولي. وتُظهر هذه النتائج التي تم التوصل إليها وجود دعم خارجي متواصل من أجل الحفاظ على تدفق الأسلحة والمواد والمعدات ذات الاستخدام المزدوج.

91 - وتشير عمليات الضبط التي نفذتها حكومة اليمن إلى أنّ أنشطة التهريب متواصلة. وترد فيما يلي حالات توضيحية.

(27) مصادر من حكومة اليمن.

عمليات الضبط على المسالك البرية

92 - تُفيد التقارير بأنّ المعابر الحدودية البرية هي الطرق الرئيسية المتبعة حالياً في التهريب. فالمعابر الحدودية البرية في شاهين وصرفيت، بين عمان واليمن، تُستخدم بشكل منتظم في إدخال المواد المخصصة للاستخدام العسكري. وتشمل هذه المواد، التي يتم إخفاؤها دائماً داخل شحنات أخرى أو في مركبات، أجهزة تحكم في المُسيّرات، ومحركات مؤازرة للمُسيّرات، وأنظمة لتحديد المواقع مخصصة للمُسيّرات، وأجهزة اتصال لاسلكي. وفي 5 أيلول/سبتمبر 2024، ضبطت القوات الحكومية في محافظة المهرة شحنة من ألياف الكربون التي يمكن استخدامها في صنع الهيكل الخارجي للمُسيّرات الهجومية الأحادية الاتجاه، وصواريخ كروز الهجومية الأرضية، وصواريخ كروز المضادة للسفن.

93 - وأكدت السلطات العُمانية بشكل قاطع أنّ الحدود البرية تخضع لحراسة مشددة تُستخدم فيها وسائل من بينها أنظمة الدوائر التلفزيونية المغلقة والتسييج والدوريات. وذكرت أيضاً أنّه يتم تنفيذ عمليات تفتيش قائمة على تقييم المخاطر وعمليات تفتيش مادي، مع فرض رقابة على عدد المواد المسموح بها داخل الشحنة الواحدة. والسلطات العمانية لديها أجهزة أشعة سينية تفحص الصادرات، وهو أمر غير شائع في معظم البلدان. وهي قد قدمت، علاوة على ذلك، معلومات عن التدابير المعززة في مجال بذل العناية الواجبة وعن التحقيقات التي شرعت في إجرائها. كما تم توثيق عمليات ضبط عند معبر الوديعة مع المملكة العربية السعودية.

عمليات الضبط في الموانئ البحرية

94 - تم تسجيل عمليات ضبط في ميناء المنطقة الحرة بعدن. وأفادت سلطات الجمارك اليمنية بعمليات ضبط أخرى على إثر تحويل مسار السفن إلى عدن بعد الغارات الجوية التي تعرض لها ميناء الحديدة.

زيادة في عدد السفن التي ترسو ميناء عدن

الفترة	عدد السفن	البضائع المنقولة (بالأطنان)
كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2024	187	920 394
كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2025	265	1 266 896

95 - وقد سُجل ارتفاع في عدد المضبوطات داخل ميناء عدن. وتتمثل إحدى أساليب العمل في إخفاء البضائع المهربة بين الطرود المصرّح بها كبنود متنوعة. أما دور المُخلّص الجمركي فهو يقتصر على تخليص الحاويات لأي مستورد بعد تقديم مستندات الشحن إلى السلطات الجمركية، فيما يتصرّف المرسل إليهم المسجّلون، الذين لا يكونون غالباً ملاكاً للبضاعة المصرّح بها، بالنيابة عن المالكين. ويتولون، بمجرد تخليص البضاعة، الترتيب لتسليمها إلى العملاء. لذلك من الصعب التعرّف على هوية صاحب البضاعة المهرّبة.

96 - ويتضح أسلوب العمل هذا، كأفضل ما يكون، من خلال عملية ضبط تمت في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 لحاوية قادمة من الصين. فقد كان صُرح بأن الحاوية تحتوي على 592 طرداً من اللوازم المدرسية التي تعود ملكيتها إلى ما يقرب من 50 شركة مختلفة.

97 - وقد عُثر داخلها على المواد غير المصرّح بها التالية:

(أ) طرد واحد يحتوي على 10 وحدات من أجهزة نظام التعرف الآلي AMEC مصممة لاستقبال البيانات الملاحية من السفن المزودة بالنظام الآلي لتحديد هوية السفن؛

(ب) طرد واحد يحتوي على 5 أجهزة لتحليل الطيف (Signal Hound BB60c) من طراز (M200B)؛

(ج) طرد واحد يحتوي على 10 محاولات جهد كهربائي.

98 - وتكتسي معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية هذه، ذات الاستخدام المزدوج، أهمية خاصة في شن الهجمات على السفن. إذ بإمكانها أن تسهم في العمليات العسكرية التي يشنها الحوثيون في البحر، وفي تعزيز قدرتهم على استهداف السفن ومهاجمتها، مما يشكل تهديداً محتملاً ومتواصلاً لأمن الملاحة البحرية في المنطقة ولسلامة المدنيين والأعيان المدنية.

99 - وأوضح المرسل إليه، وهو مواطن يمني، أثناء التحقيقات أن يملك مكتب شحن ومستودعاً في الصين. وذكر أنه يعمل في هذا المجال منذ نحو ستة أشهر. وأن مكتبه قد تلقى ضمن مجموع بضائعه الطرود الثلاثة غير المصرح بها وقام بتعبئتها في الحاوية. وفي ظل هذه الظروف، لم يكن بمقدور مكتب الشحن التحقق من الطرود أو من هوية المرسل. وقد تم التعرف على هوية مالك هذه المواد، غير أنه لم يتم القبض عليه حتى الآن.

100 - ويرجح مما سبق أن مالك الأجهزة ملّم بإجراءات الشحن. فقد سلّم الطرود إلى مكتب الشحن في اللحظة الأخيرة مستفيداً من كون جميع المستندات والقوائم التفصيلية تُقدّم قبل يومين من التحميل. ثم بعد ذلك لا وجود لإجراءات تدقيق أخرى. ولم يتم إخفاء هذه المواد في الجزء الخلفي من الحاوية، حيث تُخفي عادة البضائع المهربة لتفادي الكشف، بل تم وضعها في مقدمة الحاوية.

101 - وفي 17 كانون الثاني/يناير 2025، ضبط موظفو الجمارك اليمنية خمسة محركات مسيرات (من طراز (DLE)، وخمسة أجهزة تحكم في المسيرات (من طراز CUAV Drone Pixhawk V5+ Flight Controller)، و 10 أجهزة اتصال لاسلكي. وكانت هذه المواد مدرجة ضمن شحنة صُرح بأنها أقمشة من الصين.

102 - وكانت هناك عدة حالات ضبط لمواد على متن السفن التي تم تحويل مسارها من الحديدة، حيث لم يتم بذل أي جهد لإخفاء المواد المهربة.. وفي 23 أيلول/سبتمبر 2025 نفذ موظفو الجمارك اليمنية عملية ضبط كبرى. وزار أعضاء فريق الخبراء ميناء عدن في 28 تموز/يوليه 2025 وتفتدوا المواد والحاويات المضبوطة. وقد كانت البضائع المصرح بها عبارة عن أنابيب الألمنيوم لأغراض البناء وعن لفائف فولاذية وصفائح ألمنيوم. والحاويات كانت موجهة إلى الحديدة لكن السفينة أعيد توجيه مسارها إلى عدن. وقد سُحنت البضائع من شنهاي، بالصين. ويُقال إن المرسل إليه مقيم في صنعاء وهو من العناصر الحوثية المعروفة.

103 - وفي حاويتين اثنتين، عثر موظفو الجمارك على كاميرا حرارية واحدة وعلى عدة طرود تحتوي على موصّلات أجهزة استشعار ولفائف من منسوجات ألياف الكربون. فالموصلات الاستشعارية يمكن استخدامها في صناعة الطائرات المسيّرة، أما المنسوجات فهي تُستخدم في صنع أجنحة هذه الطائرات. وقد فحص فريق الخبراء الحاويات ولاحظ أن أنابيب الألمنيوم وصفائحه موجودة بكميات قليلة في الجزء الخلفي من الحاويات،

بينما امتلأ الجزء الأعظم من الحاوية بمواد غير مصرّح بها. ولم تكن هناك محاولة لإخفاء هذه المواد، لأنّ السفينة كان من المقرر لها في الأصل أن تصل إلى ميناء الحديد.

الشكل الثالث

صور فوتوغرافية من داخل الحاوية، التقطت في 28 تموز/يوليه 2025



المصدر: فريق الخبراء

عمليات الضبط البحرية

104 - في آب/أغسطس 2024، جرى ضبط شحنة تحتوي على مكونات صواريخ واسطوانات هيدروجين. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، اعترضت القوات المسلحة اليمنية شحنتين كانتا تحملان مكونات صواريخ وأسلحة ورادارات ومعدات اتصالات.

105 - وفي كانون الثاني/يناير 2025، كشفت عملية ضبط قامت بها القوات اليمنية في مضيق باب المندب عن كميات كبيرة من الأكياس التي تحتوي على متفجرات وصواعق وفتائل تفجير. وتُستخدم هذه المواد في تصنيع المسيرات والصواريخ والعبوات الناسفة. وقد لاحظ فريق الخبراء أن فتائل التفجير كانت موضوعة في صناديق موسومة على أنّها متفجرات، تم شحنها عبر جيبوتي.

106 - وفي أيار/مايو 2025، أجرت آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش الخاصة باليمن تفتيشاً في جيبوتي على سفينة كانت متجهة إلى الحديد، واكتشفت مواد عسكرية مخبأة في اثنتين من أصل أربع حاويات قادمة من الصين. وكانت المواد عبارة عن طائرات مسيّرة ومكوناتها، وأطقم كاملة من هذه

الطائرات، وأجهزة تحكّم عن بعد، وهوائيات عالية التردد، وهوائيات صغيرة خاصة بالطائرات المسيّرة، ووحدات لمنظومات تحديد المواقع، ومراوح، ومعدات مراقبة.

107 - وفي حزيران/يونيه 2025، ضبّطت القوات المسلحة اليمنية أكثر من 750 طناً من الذخائر والمعدات الموجهة لاستخدام الحوثيين. وشملت المضبوطات عدة صواريخ متطورة من نوع كروز وصواريخ مضادة للسفن وصواريخ مضادة للطائرات، كانت تظهر خصائص مماثلة للأسلحة التي تنتجها جمهورية إيران الإسلامية، ومنها على سبيل صواريخ كروز المضادة للسفن من طراز "غدير"، والطائرات المسيّرة من طراز "شاهد"، والبنادق المضادة للعتاد من طراز "صياد AM-50"، ومنظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف من طراز "ميساغ". كما تضمّنت الشحنة كُتَيّبات باللغة الفارسية وأطقم لتحليل الحمض النووي تابعة للشرطة الإيرانية. وقد تم اعتراض هذه الأسلحة والمعدات على متن مركب شراعي كان في طريقه من جيبوتي إلى الموانئ الواقعة تحت سيطرة الحوثيين. ومن المقرر أن يقوم فريق الخبراء بتفتيش هذه الشحنة في أيلول/سبتمبر 2025.

108 - وما سبق يؤكّد مدى الحاجة إلى تعزيز اليقظة وبناء القدرات في نقاط الدخول والمغادرة والعبور. غير أن التطورات التي أعقبت عمليات الضبط تظل مجهولة بالنسبة لفريق الخبراء، الأمر الذي يؤكّد ضرورة وجود آليات للتحقيق في الانتهاكات الفعلية أو المحتملة لحظر الأسلحة، وللتعرف على الضالعين من الأفراد أو الكيانات ومساءلتهم⁽²⁸⁾. ولا بد من تبسيط إجراءات تبادل المعلومات بين الوكالات الحكومية من أجل المساعدة في إجراء التحقيقات الفعالة. كما أنّ إنشاء آلية لتبادل المعلومات بشكل منتظم بين فريق الخبراء والدول الأعضاء المعنية من شأنه أن يساعد بهذا الخصوص. وتوسيع نطاق أحكام القرار 2216 (2015) لتشمل عمليات التفتيش في أعالي البحار من شأنه أن يقمّ إضافة قيّمة إلى نظام رصد انتهاكات حظر توريد الأسلحة (انظر المرفقات 77-80).

خامساً - تنفيذ الجزاءات المالية

109 - يمارس الحوثيون السيطرة والسلطة الإدارية الفعلية على جزء من اليمن. وتشمل هذه السيطرة جبائية الضرائب وغيرها من الإيرادات، وكذلك تقديم الخدمات للسكان، وأداء الوظائف الإدارية الأخرى. ونطاق تجميع الأصول واسع. فهو يشمل الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية المملوكة أو الخاضعة لسيطرة الأفراد المدرجين على القائمة، وكذلك للكيانات التي تعمل نيابة عنهم أو بتوجيه منهم، أو الكيانات المملوكة لهم أو الخاضعة لسيطرتهم. والحوثيون على هذا الأساس خاضعون لتجميد الأصول؛ فلا يجوز تمكينهم من أية أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية. ومن ثم، فإنّ تطبيق تجميد الأصول هذا محكوم عليه بالفشل منذ البداية⁽²⁹⁾.

110 - والمصدر الرئيسي لإيرادات الحوثيين هو الضرائب، بما في ذلك ضرائب الدخل المفروضة على الأفراد والشركات، والضرائب العقارية، وضريبة المبيعات على الوقود والسجائر وعلى جميع الواردات. وهذه

(28) يعترّم فريق الخبراء التواصل مع السلطات في الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، من أجل المساعدة في إجراء التحقيقات بشأن سلسلة التوريد.

(29) S/2023/130، الفقرة 69؛ و S/2024/731، الفقرتان 101 و 102.

الضرائب هي بالإضافة على الرسوم الجمركية. ويقوم الحوثيون، بوصفهم سلطة الأمر الواقع، بجباية الجزء الأكبر من الأرباح الفائضة من جميع القطاعات، ولا سيما من القطاع المالي والمصرفي.

111 - ومن أبرز التطورات المستجدة الانتقال المقرر للعديد من المصارف من صنعاء إلى عدن. ويُرجع مسؤولو البنك المركزي اليمني في عدن هذا الانتقال إلى إدراج الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية من قبل الولايات المتحدة. وكان لهذا الإدراج تأثير على المعاملات التي تتم عبر نظام جمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم (نظام سويفت (SWIFT)). وانتقال هذه المصارف إلى عدن من شأنه أن يشكل ضربة لقدرة الحوثيين على النفاذ إلى النظام المصرفي الدولي وإلى الموارد المودعة في تلك المصارف. ومن خلال رقابة خارجية، يعكف البنك المركزي اليمني في عدن على مراجعة معاملات تلك المصارف قبل منحها الإذن بالعمل. وفي نهاية حزيران/يونيه 2025، كانت ثلاثة مصارف قد حصلت على شهادات، فيما تخضع أربعة مصارف أخرى للتدقيق.

ألف - انتهاكات أحكام تجميد الأصول

112 - انتهاكات أحكام تجميد الأصول تواصلت من دون انقطاع. فقد استمر الأفراد المدرجون في القائمة، والأشخاص الذين يتصرفون نيابة عنهم والكيانات المملوكة لهم أو الخاضعة لسيطرتهم، في توكي نفس السبل لانتهاك تجميع الأصول⁽³⁰⁾.

طباعة أوراق النقد

113 - أشار مسؤولو البنك المركزي اليمني في عدن إلى سوء حالة أوراق النقد القديمة من فئة 1 000 ريال. وقد حظر الحوثيون، داخل المناطق الخاضعة لسيطرتهم⁽³¹⁾، تداول الأوراق النقدية الجديدة المطبوعة من قبل البنك المركزي اليمني في عدن، الأمر الذي حثم الاستمرار في استخدام الأوراق القديمة التي غالباً ما يتم تداولها بالوزن نظراً لتردي حالتها. ونتيجة لذلك، يجري بشكل متزايد تداول الريال السعودي ودولار الولايات المتحدة في المعاملات التي تتم داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، الأمر الذي يؤدي إلى تدفق كبير للعملة الأجنبية إلى هذه المناطق لأن الأنشطة الاقتصادية فيها تتم بهاتين العملتين. وقد كان لاستخدام العملات الأجنبية تأثير بالغ على الاستقرار المالي والاقتصادي في البلد، لا سيما داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وأصدر البنك المركزي في صنعاء أوراقاً نقدية من فئة 200 ريال دخلت حيز التداول في 16 تموز/يوليه 2025 (انظر المرفقين 81 و 82)⁽³²⁾. ويبرز هذا الوضع مدى الانقسام المالي، وهو يعيق التنفيذ الفعال للسياسات النقدية وسياسات تنظيم المصارف.

(30) S/2024/731، الفقرات 101 إلى 130.

(31) S/2023/130، الفقرة 64.

(32) انظر: <https://south24.net/news/news.php?nid=4813>.

سبل جمع الأموال

الابتزاز المقنع بقناع الضرائب

114 - حقق فريق الخبراء في إحدى الحالات المتعلقة بحجر "النيس" المستخدم في قطاع البناء والمستخرج من محاجر شتى في محافظة صنعاء⁽³³⁾. فبالنيابة عن القيادة الحوثية، يدير المدعو M.A.J. مخطط ابتزاز يقوم على احتكار سوق الحصى وفرض رسوم من بينها "إتاوة المعادن" و "رسوم تحسين وصيانة الطرق". ورداً على ذلك، دخل مالكو المحاجر وسائقو الشاحنات في إضراب مستمر منذ 29 تموز/يوليه 2025. وأكدت المقابلات التي أجراها فريق الخبراء هذا الأمر. وفي إحدى المديریات، جرى التوصل إلى اتفاق في 25 حزيران/يونيه 2025 بين وجهاء قبيلة عنس⁽³⁴⁾ والمدعو M.A.J. حضره قادة حوثيون كبار، منهم السيد إبراهيم عبد الكريم الحوثي ومحافظ محافظة ذمار ونائبه. ويتضمن الاتفاق، في جملة أمور، بندا ينص على تخصيص 100 ريال يمني عن كل متر مكعب من الرمال لفائدة مشاريع المديرية (انظر المرفق 83). ولا تزال الاضطرابات مستمرة في المديریات الأخرى.

السيطرة على القطاعات الحيوية

قطاع الاتصالات

115 - يحتفظ الحوثيون بسيطرة تامة على قطاع الاتصالات، مما يُتيح لهم الوصول إلى موارد وإيرادات ضخمة يستخدمونها بفعالية في الاتصالات العسكرية وفي أعمال المراقبة. وتشير التقارير إلى أن بنية تحتية جديدة يجري تشييدها لهذا الغرض داخل المحافظات المتاخمة للمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة.

116 - وقد انتقل عدد من شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى عدن، إلا أن بنيتها التحتية ظلت موجودة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وهي تُدار من قبل كيانات تحمل نفس الأسماء، لكن بإدارة جديدة مُعيّنة من قبل الحوثيين. كما يسيطر الحوثيون على نطاق عنوان البلد "ye". وتسعى حكومة اليمن إلى استعادة ملكية هذا النطاق، إلا أن هذا التغيير يحتاج إلى موافقة المستخدم الحالي⁽³⁵⁾.

117 - وجميع الهياكل الرسمية في صنعاء، مثل وزارة الاتصالات والمؤسسة العامة للاتصالات، يقودها أفراد موالون للحوثيين، الأمر الذي يكفل السيطرة التشغيلية والمالية من قبل الجماعة. وتسيطر هذه الهياكل بدورها على المشغلين الخاصين. فعلى سبيل المثال، تمتلك المؤسسة العامة للاتصالات نسبة 59 في المائة من أسهم شركة يمن موبايل.

118 - ويمثل تهريب معدات الاتصالات مشكلة كبرى. فالإلى جانب التهريب عبر مختلف المنافذ الحدودية (البرية والبحرية) الموجودة داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، تُقيد التقارير بأن الحوثيين يحصلون الآن على هذه المعدات عبر ميناء الحديدة.

(33) مديريات ذمار ونهم وبني حشيش وبني الحارث. وتقع ذمار على بعد 100 كيلومتر إلى الجنوب من صنعاء، شمال إب وغرب البيضاء.

(34) مديرية ميفعة عنس، محافظة ذمار.

(35) مقابلات أجراها فريق الخبراء.

119 - واستخدام الرسائل النصية لجمع الأموال مازال متواصلاً⁽³⁶⁾. فقد اطلع فريق الخبراء مؤخراً على رسائل تطلب مساهمات بقيمة 100 ريال دعماً لسلح الصواريخ وسلح الميترات. وهناك أيضاً منشورات تروج بنشاط لهذه الحملة على منصات التواصل الاجتماعي (انظر المرفق 84).

120 - وتقوم شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية الخاضعة لسيطرة الحوثيين بتحصيل إيرادات التجوال والمكالمات الدولية، بما في ذلك من المشتركين الموجودين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وبحسب التقديرات المحافظة تصل الإيرادات الشهرية للمكالمات الدولية الواردة من شركات الاتصالات الإقليمية إلى نحو 20 مليون دولار⁽³⁷⁾.

121 - ويظهر تقرير شركة يمن موبايل السنوي لعام 2024 أنّ مجموع مبلغ الضرائب المدفوعة (الزكاة وضريبة الدخل) قد بلغ 26 مليار ريال (نحو 16 مليون دولار). ويُقدّر مجموع إيرادات قطاع الاتصالات (العام والخاص) بنحو 150 مليار ريال (نحو 92 مليون دولار)⁽³⁸⁾.

قطاع الطيران المدني

122 - يجني الحوثيون إيرادات من المصادر التالية:

- (أ) رسوم عبور الأجواء، التي تم منذ نيسان/أبريل 2025 تعليق تحصيلها على الأرجح بسبب تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية من قبل الولايات المتحدة؛
- (ب) رسوم الهبوط والإقلاع في مطار صنعاء الدولي؛
- (ج) رسوم الأمتعة الزائدة للركاب ورسوم الشحن.

123 - وحتى 1 آب/أغسطس 2024، لا يزال مبلغ 120 مليون دولار، تابع لشركة الخطوط الجوية اليمنية، مجمداً لدى الحوثيين. وليس لدى الشركة أي معلومات بشأن وضع تلك الأموال، لأن الوصول إلى أنظمتها المالية والإدارية في صنعاء قد تم حظره.

مصادرة المؤسسات التجارية والمصرفية

124 - هذا النشاط، الذي أبلغ عنه الفريق في التقارير السابقة، ظلّ مستمراً⁽³⁹⁾. وتشمل التطورات المستجدة في الآونة الأخيرة ما يلي:

- (أ) مصادرة بنك اليمن والخليج في تموز/يوليه 2025. وقد عُيّن رائد الشاعر، ابن شقيق الحارس القضائي السابق صالح مسفر صالح الشاعر (YEi.007)، حارساً قضائياً⁽⁴⁰⁾؛

(36) S/2024/731، الفقرتان 104 و 105، والمرفق 173.

(37) مقابلات أجراها فريق الخبراء.

(38) سعر الصرف السائد في 20 آب/أغسطس 2025 (البنك المركزي اليمني في عدن).

(39) S/2023/130، الفقرات 69 - 84؛ و S/2024/731، الفقرة 114.

(40) انظر: <https://yemenonline.info/public/Economy/9684>.

(ب) استيعاب بنك الأمل للتمويل الأصغر من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (انظر المرفق 85)؛

(ج) تعيين شخص خارجي عضواً في مجلس إدارة شركة كمران للصناعة والاستثمار، وذلك في خطوة مخالفة للوائح الشركة تهدف إلى السيطرة على أصولها (انظر المرفق 86).

استيراد التبغ

125 - علم فريق الخبراء باستيراد شحنة كبيرة من التبغ الخام من جبل علي، بالإمارات العربية المتحدة، في أواخر حزيران/يونيه 2025. والسفينة التي كانت تحمل هذا التبغ، وفي طريقها إلى الحديدة، تم تحويل مسارها من جيبوتي إلى عدن. وقيل إن الشحنة هي جزء من شحنة أكبر مخصصة لتصنيع السجائر والاتجار بها بشكل غير مشروع من أجل تمويل الحوثيين. ولا يمكن الإفصاح عن تفاصيل أخرى بهذا الشأن لأن القضية قيد التحقيق من قبل الحكومة.

باء - معلومات محدثة عن الأفراد المدرجة أسماؤهم على القائمة

126 - علم فريق الخبراء أن اثنين من الأشخاص المدرجين على القائمة قد توفيا، وهما سلطان صالح عيضة عيضة زابن (YEi.006) وأحمد الحمزي (YEi.012). وكان فريق الخبراء قد أبلغ سابقاً عن حالة الشخص الأول (S/2022/50، الفقرة 95). وأعلن عن وفاة الشخص الثاني في 6 آب/أغسطس 2023.⁽⁴¹⁾ لكن فريق الخبراء لم يتلق تأكيداً رسمياً بذلك.

سادسا - الأفعال التي تنتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

127 - بينت التحقيقات التي أجراها فريق الخبراء وجود انتهاكات مستمرة واسعة النطاق ومنهجية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان⁽⁴²⁾، لاسيما داخل محافظة إب وفي أمانة العاصمة ومحافظات البيضاء وذمار وتعز. ومعظم الانتهاكات التي تحقق منها فريق الخبراء تُنسب إلى الحوثيين.

ألف - الهجمات العشوائية ضد المدنيين والأعيان المدنية والقتل التعسفي

128 - فيما يتعلق بالمناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، أفادت مصادر الحكومة بأن ما لا يقل عن 164 مدنياً قد قُتلوا (منهم 71 طفلاً و 18 امرأة) و 239 قد أُصيبوا (منهم 91 طفلاً و 25 امرأة)، و 63 من المنازل قد دُمر أو لحقته أضرار داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين⁽⁴³⁾. وتشمل الانتهاكات التي تقوض الحقوق في الصحة والتعليم وحرية الدين احتلال 19 داراً من دور العبادة وثلاث مدارس. وقد استخدم الحوثيون ستة من دور العبادة وإحدى المدارس كمقواعد عسكرية. وتعرض ما لا يقل عن ثلاث من دور العبادة ومدرسة واحدة لأضرار أو دمار. وأفادت مصادر سرية بمقتل 24 وإصابة 126 جراء الغارات

(41) انظر <https://south24.net/news/newse.php?nid=347> و <https://www.saba.ye/en/news3256647.htm>.

(42) في فترة العامين 2024 و 2025، وثقت حكومة اليمن 633 انتهاكاً لحقوق الإنسان ولللقانون الدولي الإنساني داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

(43) وثق مصدر رسمي مستقل احتلال الحوثيين لمدرستين ولمنشأة طبية واحدة.

الإسرائيلية، وبمقتل 96 وإصابة 170 جراء الغارات التي نفذتها الولايات المتحدة في الحديدة (انظر المرفقات 87 و 88 و 90).

الخسائر المدنية الناجمة عن الألغام الأرضية والعبوات الناسفة المرتجلة والذخائر غير المنفجرة

129 - الخسائر المدنية الناجمة عن الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والذخائر غير المنفجرة ما تزال مرتفعة، ومعظم المتضررين هم من النساء والأطفال. وتُعد محافظات مأرب وتعز والجوف الأكثر تضرراً. ولئن كانت الأجهزة المضادة للأفراد تُستخدم عادة، وإلى حد كبير، من أجل النيل من معنويات الخصوم، فإن الألغام الحوثية مصممة من أجل القتل. فالأجهزة المضادة للأفراد يتم وضعها داخل المناطق المدنية وبالقرب المدارس وعلى مسارات المشاة وفي المزارع، وغالباً ما تُموه على أنها أشياء يومية معتادة (مثل الحجارة ولعب الأطفال). وتُستخدم أيضاً الألغام المضادة للدبابات مع خفض عتبة الضغط إلى نحو 2 كيلوغرام. وتُزرع هذه الأجهزة تحسباً لهجمات مضادة من قبل القوات الحكومية أو لمعاكبة المجتمعات التي تقاوم حكم الحوثيين. وقد وثقت مصادر مستقلة حدوث 51 إصابة خلال فترة المشمولة بالتقرير، منها 17 حالة وفاة. (انظر المرفق 89).

الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية

130 - واصل الحوثيون استخدام الأسلحة الثقيلة في مهاجمة المناطق السكنية ومحاصرتها، واستهدفوا المدنيين بنيران القناصة مراراً وتكراراً (انظر المرفقين 87 و 88).

131 - واستمرت هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، وذلك كما يتضح من الهجمات على السفينتين إم في ماجيك سي (MV Magic Sea) وإم في إترنيتي سي (MV Eternity C). وتشكل الناقلتان الغارتان، اللتان تحملان وقوداً وبضائع، مخاطر بيئية كبيرة⁽⁴⁴⁾.

132 - وترى مصادر رسمية ومصادر من المجتمع المدني أنّ الضربات الجوية التي نفذتها الولايات المتحدة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين استهدفت في معظمها أعياناً عسكرية، لكنّ الضربات الإسرائيلية، التي كانت مسبقة أحياناً بتحذيرات، ألحقت كبيرة بالبنية التحتية المدنية الحيوية بالنسبة لليمنيين. ففي الحديدة، أرغم عمال الميناء على العمل رغم استمرار الهجمات. وقيد الحوثيون حركة السفن من أجل استخدام المدنيين والسفن دروعاً أو، على الأقل، من أجل إلحاق الأذى بسمعة الطرف المهاجم. (انظر المرفق 90).

133 - وفي 28 نيسان/أبريل 2025، أصابت الضربات الجوية التي نفذتها الولايات المتحدة مركز احتجاز للمهاجرين في صعدة، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 68 محتجزاً وإصابة 47 آخرين. وتم تعريف الضحايا على أنهم مهاجرين من شرق أفريقيا. وقد يكون الحوثيون حمو الأهداف العسكرية بواسطة المدنيين، إلا أنّ مبادئ التمييز والتناسب والاحتياط والضرورة العسكرية تظلّ واجبة التطبيق. ويقع عبء إثبات كون

(44) وهناك خطر محتمل في أن ينسكب النفط من الناقلات الممتلئة ليشبب في أضرار بليغة؛ أما الناقلات الفارغة فهي تحتفظ بغازات قابلة للاشتعال تزيد من خطر الانفجار. ولمزيد من المعلومات، انظر S/2024/731، الفقرة 139.

الموقع هدفاً عسكرياً على عاتق الطرف المهاجم. وقد أبلغت الولايات المتحدة فريق الخبراء بأنها تعكف على إجراء تقييمات أو تحقيقات بشأن الادعاءات المتعلقة بالخسائر المدنية. (انظر المرفق 91).

باء - الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري

134 - ذكرت مصادر رسمية وقوع 403 حالات احتجاز تعسفي واختفاء قسري، 306 منها منسوبة إلى الحوثيين و 97 إلى كيانات تابعة للحكومة.

135 - وقد كثف الحوثيون من جهودهم لقمع المعارضة بواسطة الاعتقالات على نطاق واسع. وقد حدثت اعتقالات على نطاق كبير خلال الاحتقالات التي نُظمت في 26 أيلول/سبتمبر 2024 بمناسبة عيد الثورة، حيث اضطلعت الزينبيات بأدوار رئيسية في المراقبة. وأدت حملة "مدرى" (لا/علم)، التي تهدف إلى منع نقل المعلومات عن مسائل من قبيل آثار الضربات الجوية، إلى مزيد من الاعتقالات، لا سيما في محافظات الحديدة وإب وذمار. ولا يزال كثير من المحتجزين مختفين قسراً. واحتُجز أفراد من تهامة ووُضعوا في عزلة عن العالم الخارجي لفترات طويلة. والمستهدفون الرئيسيون من الاعتقالات هم المنتقدون للحوثيين من الصحفيين والمعلمين والناشطين والشخصيات الدينية (انظر المرفق 92).

136 - ولا يزال 23 من موظفي الأمم المتحدة رهن الاحتجاز، محرومين من الضمانات الواجبة وليس لهم سوى الحد الأدنى من التواصل مع أسرهم. كما لا يزال أكثر من 50 من العاملين في المجال الإنساني محتجزين. وهناك نمط منهجي في استهداف الأفراد الذين يُرى فيهم أنهم تهديد لسيطرة الحوثيين السياسية أو المالية، ومنهم بالأخص الأشخاص المنخرطون في الرقابة المالية أو في صرف أموال الجهات المانحة. وقد قام عبد الحكيم هاشم علي الخيواني (المعروف أيضاً بسام الكزار)، رئيس جهاز الأمن والمخابرات التابع للحوثيين، بتنفيذ تلك الاعتقالات. ووفقاً لمصادر حكومية ومصادر سياسية أخرى، أضحت الاعتقالات خاضعة أكثر للمقايضة، وهي تُستخدم في الحصول على تنازلات من الجهات الفاعلة الدولية (انظر الفقرة 23). وقد حدثت حتى الآن عمليات إفراج محدودة تمت بوساطات قبلية أو بجهود دبلوماسية خفية. وما زال بعض المحتجزين يواجهون تجميد الأصول. وعلى إثر الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الحوثيون احتجاز موظفي الأمم المتحدة بشكل متعسف وعلى نحو متصلب وفج، وذلك في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني⁽⁴⁵⁾. ولهذه الأفعال تداعيات خطيرة على عمليات الأمم المتحدة وعلى الوضع الإنساني في اليمن. ويعكف فريق الخبراء حالياً على جمع المعلومات وهو سيقدم إلى اللجنة تقريراً خاصاً بهذا الشأن. (انظر المرفق 92.1).

137 - ووثّق فريق الخبراء أيضاً حالات احتجاز تعسفي، شملت أطفالاً، في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وهناك أفراد من المناطق الشمالية محتجزون بسبب الاشتباه في صلتهم بالحوثيين، لا سيما في عدن وشبوة ولحج. وتتفي الحكومة أي انتهاكات لسيادة القانون. (انظر المرفق 92.2).

(45) في 31 آب/أغسطس 2025، احتجز الحوثيون بشكل تعسفي ما لا يقل عن 11 موظفاً من موظفي الأمم المتحدة، ونهبوا وصادروا ممتلكات مكتب برنامج الأغذية العالمي في صنعاء. وأبلغت مصادر موثوقة فريق الخبراء بوجود اعتقالات تعسفية لمدنيين آخرين، من بينهم نشطاء.

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

138 - ما زال فريق الخبراء يوثق لحالات تعذيب أو معاملة أو عقوبة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة بحق المحتجزين. وتضمنت شهادة الشهود إشارات إلى استخدام أسلوب "التعليق على هيئة شواء"، والصدمات الكهربائية، وقلع الأظافر، والحفر بمسدسات المسامير، والإيهام بالغرق، والحرمان من الغذاء والرعاية الطبية. واستُخدمت ضد النساء أساليب في غاية الوحشية (مثل السلخ)⁽⁴⁶⁾. وقد تعرض الضحايا للتعصيب والإكراه على توقيع وثائق (مثل الاعترافات والتعهدات بعدم التواصل)⁽⁴⁷⁾. ولاحظ أحد الشهود، المأذون لهم بالدخول إلى مرافق الاحتجاز، وجود رجال تظهر عليهم علامات تعذيب واضحة. وقد توفي بعضهم في الحبس (المرفق 92.3).

139 - وأفاد محتجز سابق بأن رفيقاً له في الزنزانة تعرّض للاغتصاب، فيما هُدد هو نفسه بالعنف الجنسي. وأفاد مصدر من النظام القضائي بوجود حالة أخرى لاغتصاب رجل. وأكد أحد الشهود المطلعين بشكل مباشر على إجراءات الاحتجاز التي يتبعها الحوثيون استمرار تعرّض المحتجزات للعنف الجنسي باعتباره شكلاً من أشكال التعذيب أو العقاب (انظر المرفق 93).

انتهاكات الحق في المحاكمة العادلة

140 - استُخدم القضاء كأداة لقمع المعارضين ومصادرة حرية التعبير. فقد وجّهت النيابة الجزائرية المتخصصة في صنعاء اتهامات إلى مئات الأفراد بالخيانة والتجسس. (انظر المرفق 94).

141 - وغالباً ما يُحرم المحتجزون من الاطلاع على مذكرات إيقافهم ولوائح اتهامهم الرسمية، ومن الاستعانة بمحامٍ والاطلاع على الأدلة. ويحتجز كثيرون منهم لفترات مطولة من دون محاكمة أو إشراف قضائي.

142 - ويواجه أصحاب الأعمال، الذين يرفضون مطالب الحوثيين، الاحتجاز وتجميد الأصول وأحكاماً بالإعدام ومصادرة للممتلكات من قبل المحكمة الجزائرية المتخصصة في صنعاء. وقد أضحت هذه الإجراءات مصدراً مهماً للإيرادات بالنسبة للجماعة (انظر المرفق 95).

143 - وللقضاء دور فعال في استهداف الأقليات وفي تقييد الحريات الدينية. فعلى سبيل المثال، عززت الأحكام القضائية الصادرة بحق البهائيين استمرار خطاب الكراهية والتهديدات، وذلك في إطار نمط أوسع من التمييز. والإجراءات القضائية القديمة جداً، التي ما تزال مفتوحة، تظل تحول دون قدرتهم على العودة إلى مناطق الأصلية وعلى استعادة ممتلكاتهم (انظر المرفق 96).

144 - وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية، هناك أيضاً حالات احتجاز تجاوزت الأجل القانونية دون أن تخضع لمراجعة قضائية (انظر المرفق 92.2).

(46) الإزالة المتعمدة لأنسجة الجلد كوسيلة للتعذيب.

(47) وثقت حكومة اليمن 98 حالة تعذيب (5 نساء و 90 رجلاً و 3 أطفال).

جيم - العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع

145 - لا يزال العنف الجنسي منتشرًا على نطاق واسع في اليمن، لكن الإبلاغ عنه محدود بسبب الوصم الشديد ومخاطر العنف القائم على الشرف. وتستمر زيجات الأطفال والزيجات المبكرة والقسرية، التي يفاقمها الفقر. فقد أوردت تقارير أن "المشرفين" الحوثيين يشجعون النساء والفتيات على الزواج أو يكرهونهم عليه. ويُستخدم العنف الجنسي أيضاً بشكل استراتيجي في كسر معنويات المعارضين (مثل تجريد قريبات المحتجزين من ملابسهن أمام أعين هؤلاء).

146 - وتقوم الرّئيبيات بدور محوري في ارتكاب العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. فقد وصفت مصادر سرية أفراد وحدة الرّئيبيات وهنّ يقمن بتحميم نساء وفتيات محتجزات، ثم يكسونهنّ ويُسلمنهنّ إلى منتسبين إلى الحركة الحوثية من أجل اغتصابهن. والضحايا كان يُقال لهنّ أنّ هذا العمل سوف "يطهر" أرواحهن، أو أنّ "الزواج" من أحد أبناء آل البيت سوف يعيد لهنّ شرفهنّ. وذكر أحد الشهود أنه قد عاين نحو 25 حالة اغتصاب من خلال ثقّب في جدار زنزانة من زنازين الاحتجاز. وتقوم الرّئيبيات بضرب وتعذيب من لا يقمن بإرضاء مغتصبهنّ. وغالباً ما تواجه الضحايا رفضاً من قبل أسرهنّ، ليتم بعد ذلك استدراجهنّ وتجنيدهنّ للعمل كمخبرات أو عميلات. وأكدت مصادر عسكرية ومصادر من الحكومة والمجتمع المدني تورط بعضهن في عمليات "نصب للفخاخ". وقدم العديد من الشهود في شهاداتهم روايات عن الاستغلال الجنسي أثناء الاحتجاز، سواء داخل المواقع أم خارجها. وقد وثّق فريق الخبراء حالة استرقاق جنسي لامرأة كانت محتجزة في صنعاء في عام 2025. وبالمثل، تعرضت طبيبة في عام 2022 لاغتصاب متكرر من قبل مقاتلين حوثيين وذلك بعد اقتيادها لمعالجة مقاتلين على الجبهة. وذكر محتجزون سابقون وناشطون حقوقيون أن أطفالاً قد وُلدوا في الاحتجاز نتيجة الاغتصاب. وفي بعض الحالات، تم فصل الأطفال عن أمهاتهم بعد عام واحد، ليظلوا تحت رعاية الحوثيين (انظر المرفق 97.1).

147 - ويتم تفتيق اتهامات ضد معارضي النظام بارتكاب "أفعال منافية للأخلاق"، ليشكل ذلك وصماً يُسهّل التجنيد لفائدة الرّئيبيات وبواسطتهنّ. فمن أجل الإكراه على التعاون، يتم استهداف النساء بالجرائم الإلكترونية التي تشمل اختراق الهواتف وسرقة الصور والتلاعب باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي. والرجال يمكن أيضاً اتهامهم وإدانتهم بجرائم مماثلة. فقد استعرض فريق الخبراء أحكاماً قضائية تتضمن سرداً مُغرّقاً في التفاصيل الفاضحة التي قد تقضي، داخل المجتمع اليمني الشديد المحافظة، إلى الإضرار الشديد بسمعة المتهم ونبذه اجتماعياً.

148 - وتعرض الناشطات لاستهداف ممنهج، بما في ذلك التهديد بالقتل والتشهير العلني عبر الصور الحقيقية أو المُلققة. وعلى مدى سنوات، تعرضت أسرُ هؤلاء للتهديدات والعنف وتجميد الأصول. وتُوصم بعض الناشطات حالياً بأنهن جواسيس لإسرائيل أو للموساد، وهو اتهام بالغ الخطورة في ظل النزاع الدائر في غزة (انظر المرفق 97.2).

149 - وأبلغ أحد الشهود عن تعرض أطفال ذكور محتجزين، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لعمليات اغتصاب داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. والجناة هم جنود من ذوي الرتب السفلى، يعملون غالباً كحرس بوابات ويتصرفون من دون علم قادتهم. وقد أكدت مصادر عسكرية حدوث حالات عنف جنسي ضد صبيان محتجزين.

دال - تجنيد الأطفال واستخدامهم

150 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت مصادر رسمية مستقلة حدوث 214 حالة تجنيد واستغلال لأطفال من قبل أطراف النزاع. ومن هؤلاء الأطفال، قُتل 140 فيما لا يزال 74 آخرين ملتحقين بالعمل العسكري. وشهد نسق تجنيد الأطفال ارتفاعاً منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وصاحب هذه الطفرة تحول في تكتيكات التجنيد، التي أضحت لا تقتصر على الحوافز المالية، بل تشمل أيضاً الإكراه. غير أن عدد القتلى تقلص بعد اتفاق 2022 لوقف إطلاق النار بين الحوثيين والحكومة. ومن المحافظات الأكثر تضرراً بهذا التجنيد صنعاء وحجة وذمار وعمران وصعدة والبيضاء، التي يتم فيها أخذ الأطفال غنوة وبأساليب أخرى (انظر المرفق 98).

151 - ويقوم الحوثيون بتجنيد الأطفال وفق أسلوب ممنهج يعتمد منظومة مهيكلة متعددة المستويات تقودها هيئة التعبئة العامة التابعة لوزارة الدفاع. وتشمل هذه المنظومة، التي تستخدم قنوات رسمية وغير رسمية، وزارة التربية والتعليم التي تنظم دورات صيفية ومدارس قرآنية لتلقين الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم 7 سنوات. وتهدف التغييرات التي أدخلتها إدارة المناهج بوزارة التربية والتعليم إلى ضمان ترسيخ أهداف الحوثيين الأيديولوجية في أذهان الأطفال (انظر المرفقين 99 و 100).

152 - ويواجه الأطفال الذين يتهربون من الدورات الصيفية خطر حرمانهم من شهادات التعليم الأساسي أو الثانوي، بينما يحصل المشاركون في هذه الدورات على مزايا منها التعليم الجامعي المجاني. والأسر التي ترفض التحاق أطفالها بالدورات غالباً ما تُحرم من الإمدادات الأساسية مثل سلال الغذاء وغاز الطهي. ويمارس القادة المحليون من زعماء القبائل أو الحارات، وهم طبقة أساسية في منظومة التجنيد، رقابة صارمة من أجل فرض هذه التدابير. وتضغط الزينبيات على الأمهات حتى يدعمن التجنيد في مقابل حوافز تعليمية أو مالية. وتستخدم الفعاليات الثقافية والزوامل (الأناشيد اليمنية التقليدية) والدعاية المرئية في تجنيد الجهاد والاستشهاد.

153 - ويخضع الأطفال في سن 10 سنوات لدورة أيديولوجية مدتها 40 يوماً، يتبعها تدريب عسكري لمدة 45 يوماً بالنسبة للأطفال الذي تتراوح أعمارهم بين 15 و 18 سنة. ثم يتم نشر هؤلاء الأطفال على جبهات القتال، أو للعمل في مهام منزلية كسائقين وأعوان للحماية للصيفة، أو للعمل في نقاط التفتيش، أو في زرع الألغام، أو في تهريب المخدرات، أو في التصوير على خطوط الجبهات الأمامية لأغراض الدعاية. ولضمان السمع والطاعة، يشيع تزويد الأطفال بالمواد المخدرة (مثل المهدئات والقات). ومنذ إطلاق عملية "طوفان الأقصى"، تخرجت ثمانى دفعات يبلغ قوام كل منها حوالي 7 000 طفل (قراءة 56 000 طفل في المجموع). ويلتحق البعض منهم طوعاً بالجبهات بدافع الخصاصة أو بفعل الأدلجة (انظر المرفق 101).

154 - وتقوم الزينبيات بتجنيد الفتيات للقيام بأعمال التجسس والمراقبة والإمداد اللوجستي، بما في ذلك نقل المواد المتفجرة وأجهزة تتبع المواقع. والتجنيد غالباً ما يحدث في المدارس وخلال المناسبات الدينية.

155 - وضممت الاستراتيجية الحوثية لتجنيد الأطفال من أجل إعادة تشكيل المجتمع اليمني عبر التعبئة الفكرية والتعليم المُعسكر وتحريف مسارات المساعدة الإنسانية. ويهدف هذا المخطط الطويل الأمد إلى إنتاج جيل غير متعلم من المقاتلين المؤهلين الأوفياء ذوي الخيارات المحدودة. وتقوم المنظومة على انهيار البنى الأسرية التقليدية وعلى استغلال الفقر. ويتفكيك وحدة الأسرة، لا تكون هناك أية قوة قادرة على موازنة ثقل الحوثيين.

هاء - العقوبات أمام إيصال المساعدات الإنسانية

156 - يظل إيصال المساعدات الإنسانية مقيداً داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. وقد تسببت الهجمات في البحر الأحمر في زيادة أسعار السلع جراء إعادة توجيه مسارات التجارة، فيما تسببت الغارات الإسرائيلية على الحديدة في تعطيل مسارات الإمداد بالأغذية. وأسهم تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية، من قبل الولايات المتحدة، في تقليص الواردات من الوقود، الأمر الذي أثر على الإمدادات الغذائية. وبالإمكان إعادة توجيه السلع عبر ميناءي المكلا وعدن، إلا أن الحوثيين قد رفضوا هذه البدائل من أجل تجنب الحصول على البضائع التي خضعت لرسوم الحكومة ولتفادي التعويل على هذه الحكومة.

157 - وتكرر عمليات تحويل المساعدات، ومنها المستلزمات الطبية. فقد أبلغت مصادر رسمية فريق الخبراء بما لا يقل عن أربع حالات موثقة خلال فترة المشمولة بالتقرير.

158 - وتُشير المصادر من الحكومة ومن الدوائر الأكاديمية والمجتمع المدني إلى أن المساعدات الإنسانية يتم تحويلها بشكل مباشر وغير مباشر. ففي نيسان/أبريل 2025، نهبت قوات حوثية مستودعاً تابعاً لبرنامج الأغذية العالمي في صعدة، كان يحتوي على مواد غذائية معدة للتوزيع. أما عمليات التحويل غير المباشرة فهي عندما تضطر الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، في كثير من الأحيان، إلى التعاقد مع شركات مرتبطة بالحوثيين، وذلك لعدم وجود بدائل أخرى؛ إذ قد هرب العديد من العمال وانتقلت الشركات إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة خوفاً من التهديدات والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري أو مصادرة الممتلكات.

159 - وتفيد شهادات مستقاة من موظفين حاليين وسابقين في هيئات وجهات إنسانية بأن هذه الجهات تتعرض للضغط من أجل توظيف أفراد يرشحهم الحوثيون، فيضمنون بهم أن تكون قوائم المستفيدين وعمليات صرف الأموال متسقة مع مصالح الجماعة. وتفيد هذه المصادر أيضاً بأن الحوثيين كثيراً ما يطالبون بجزء من أموال المشاريع.

160 - ويستغل الحوثيون المساعدات الإنسانية من أجل الحصول على إيرادات وعلى الدعم لمجهودهم الحربي. ويتم بيع المساعدات، وتحويل سلال الغذاء إلى المقاتلين، والضغط على زعماء القبائل حتى يقدموا مجندين في مقابل المساعدات التي يحصلون عليها. وأكدت الحكومة وجود تلاعب بقوائم المستفيدين واستخدام لسلال الغذاء كحوافز من أجل تجنيد الأطفال.

واو - "الجبهة الداخلية"

161 - بعد وقف إطلاق النار في عام 2022 وتراجع الأعمال القتالية على الجبهات، حوّل الحوثيون تركيزهم إلى ما يسمى بالجبهة الداخلية، التي هي عبارة عن استراتيجية تهدف إلى ترسيخ السيطرة على المجتمع. وتتطوي هذه الاستراتيجية على إجراءات متضافرة مرحلية تقيد الحيز المدني وتقمع المعارضة وتعيد هيكل المؤسسات المجتمعية بما يتيح التعبئة الفكرية الطويلة الأمد وكبح المقاومة.

162 - ومن المكونات الرئيسية لهذه الاستراتيجية فرض قيود على حرية التعبير وحركة السكان وعمل المنظمات غير الحكومية. وتُفرض هذه القيود بوسائل منها عمليات الاحتجاز التعسفي الواسعة النطاق والتعذيب والقتل خارج القضاء. ويواجه الصحفيون والأكاديميون والنشطاء قمعاً متزايداً، يشمل التعرض للاختفاء القسري. وقد كان لذلك أثرٌ مثيرٌ للعمل الصحفي المستقل، الأمر الذي أتاح للحوثيين أن يهيمنوا

على السردية السائدة. ويعاني المحتجزون السابقون غالباً من صدمات طويلة الأمد ومن وصم اجتماعي ونزوح وبطالة وإعاقات جسدية، وهم لا يحصلون من الدولة أو من الجهات الفاعلة الإنسانية إلا على النزر القليل من الدعم.

163 - وفي مجال التعليم، أعاد الحوثيون صياغة المناهج حتى تتوافق مع أيديولوجيتهم، فتروج للكرهية وتمجّد الجهاد وتعزز الولاء للجماعة. وأعيد توظيف المؤسسات التعليمية والدينية لتكون بمثابة منصات دعائية. والمقاومة تؤدي إلى إغلاق مدارس. أما تدمير البنية التحتية وعدم دفع رواتب المعلمين فقد أسهم في زعزعة هذا قطاع التعليم بشدة. ويُقدّر أنّ هناك الآن ما بين 2,5 و 4 ملايين طفل غير ملتحقين بالمدارس.

164 - ويكتسي تجنيد الأطفال، الذين لا تتجاوز أعمار بعضهم 7 سنوات، بعداً محورياً في سيطرة الحوثيين على المدى الطويل. وهناك استغلال للفقر والجوع كأدوات إكراه بهذا الشأن. أما المساعدات الإنسانية فيتم تحويلها نحو جهود تجنيد الأطفال، مما يعمّق دائرة الاستغلال.

165 - والتدريب الأيديولوجي مفروض في جميع قطاعات الإدارة الحوثية، وهو يشمل أفراد الشرطة والسجون. أما الرصد الاستراتيجي فهو كفيل بتحقيق التشبّع الأيديولوجي لدى المؤسسات والمجموعات.

166 - وزرع الألغام بشكل عشوائي تسبب في نشر الخوف على نطاق واسع وفي الحدّ من الوصول إلى الأراضي الزراعية والموارد الأساسية، ليسهم ذلك في تفاقم الفقر وفي انعدام الأمن الغذائي. أما نشر القناصة من أجل استهداف المدنيين عمداً، بمن فيهم الأطفال، فهو أسلوب آخر من أساليب الحرب النفسية التي تزيد من الإحباط لدى المدنيين.

167 - وهذه الاستراتيجيات مجتمعة تؤدي إلى تفكيك النسيج الاجتماعي في البلد. فمن خلال السيطرة على المعلومات، وجعل الفقر سلاحاً، وعسكرة التعليم، واستهداف الأطفال، يسعى الحوثيون إلى بناء جيل جديد من الأفراد المرتنين أيديولوجياً، الذي يضمنون بهم الاستدامة لإرثهم. ويجري العمل بشكل ممنهج على تقويض الهياكل التقليدية، مثل الأسرة ونظام التعليم والمجتمع المدني، وذلك من أجل تمهيد الطريق أمام بسط هيمنة حوثية طويلة الأمد.

دراسة حالة: الحرمان الناجم عن النزاع والضرر المدني الممنهج في تعز

تواجه تعز أزمة إنسانية حادة يُغذّيها مزيج من الضغوط العسكرية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية. وتتعرض المنطقة في بنيتها التحتية وخدماتها الأساسية ونسيجها الاجتماعي إلى تدهور مستمر يهيئ الظروف التي تهدد بشكل خطير الاستقرار الداخلي.

(أ) البنية التحتية الرئيسية لتزويد المنطقة بالمياه تقع داخل مناطق خاضعة للحوثيين. وقد تم عمدا تعطيل نظام الضخ الرئيسي منذ عام 2015. ومن أصل 91 بئراً موجودة في المنطقة، هناك 21 بئراً فقط تقع داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، وهي لا تلبّي سوى جزء يسير من الاحتياجات اليومية من المياه. لذلك، يغطي نقل المياه بالصهاريج، الذي غالباً ما يكون باهظ التكلفة، نسبة من الطلب لا تزيد عن 15 في المائة. وأدى هذا النقص الحاد إلى عودة الأمراض المنقولة بالمياه مثل الكوليرا وحمى الضنك، وهو ما يشكل ضغطاً إضافياً على انظام الرعاية الصحية الهش أصلاً.

(ب) في ظل غياب إمكانية الوصول إلى مرافق معالجة الصرف الصحي العاملة، التي تقع أيضاً في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، اضطرت السلطات إلى اعتماد حلول مؤقتة للتخلص

من النفايات، منها التخلص من النفايات قرب المناطق الزراعية. لذلك، ارتبط انبعاث الغازات السامة والتلوث الناجم عن هذه المواقع بزيادة حالات السرطان، وليفاقم ذلك أزمة الصحة العامة في المنطقة.

(ج) محطة الكهرباء الرئيسية تقع في منطقة خاضعة لسيطرة الحوثيين، والإمدادات بالكهرباء غير مستقرة.

(د) ما تزال الألغام الأرضية تشكل تهديداً رئيسياً. ومديرية مقبنة من المديريات الأكثر تضرراً، حيث زرع الحوثيون ألغاماً مقنعة داخل المناطق التي يرتادها المدنيون، بمن فيهم الأطفال. وعلى الرغم من الجهود المستمرة لإزالة الألغام، لا تزال هذه الألغام منتشرة، خاصة في المناطق الحدودية النائية مثل مديرية مؤزع، ويتولى زرعها مجندون محليون. وقد أسفر ذلك عن ارتفاع معدلات الوفيات والإصابات الدائمة.

(هـ) نظام الرعاية الصحية يعاني من ضغوط فائقة. فقد أدت إعادة فتح المنفذ الشرقي (كرش) إلى تزايد حركة التنقل من مناطق الحوثيين، حيث معدلات التطعيم محدودة. وتسبب ذلك في تفشي أمراض مثل شلل الأطفال والدفتيريا والحصبة. ومصادرة الحوثيين لشركات الأدوية المرخصة أتاحت لهم مواصلة استيراد الأدوية من مثل المورفين والفنتانيل، التي تصل إلى تعز عبر شبكات تهريب. وقد زاد نزوح الكوادر الصحية وتدمير المرافق الطبية بفعل الحرب من تدهور قدرة نظام الرعاية الصحية على تقديم الخدمات.

(و) معدل الإصابة بالصدمات النفسية في ارتفاع حاد. فقد تسببت أعمال العنف المطولة والنزوح في زيادة اضطرابات الصحة النفسية، مع وجود ندرة في الخدمات المتاحة للتشخيص أو العلاج.

(ز) من الناحية الاقتصادية، تشهد تعز تراجعاً حاداً. فقد أدى توقف التجارة والصناعة بفعل الحرب إلى انتشار البطالة وتعميق الفقر. وأسهم تدمير الزراعة وفقدان الثروة الحيوانية في دفع الأسر إلى الاعتماد على عمالة الأطفال. كما ارتفعت معدلات التسرب المدرسي. ومع سيطرة الحوثيين على مواردها الاقتصادية الرئيسية، بما في ذلك النفط، تواجه حكومة تعز تحديات كبيرة في استعادة الخدمات أو في إعادة تشييد البنية التحتية الحيوية (انظر المرفق 102).

وبتعطيل الخدمات الأساسية عمداً وبأسلوب ممنهج، واستغلال مواطن الضعف لدى الإنسان، يعمل الحوثيون على تقويض تعز من الداخل. أما الأثر التراكمي على حياة المدنيين فهو شديد، ويفضي إلى تآكل القدرة على الصمود وإلى عرقلة التعافي ضمن مختلف القطاعات. وتثير هذه الأنماط شواغل بموجب القانون الدولي الإنساني. ومن المحتمل أن ينطبق بهذا الشأن مبدأ حظر العقاب الجماعي.

سابعا - تقييم الإجراءات المتخذة من أجل التنفيذ الفعال لجميع تدابير الجزاءات

ألف - مسائل عامة

168 - أجرى فريق الخبراء تقييماً لمدى تنفيذ التدابير المفروضة بموجب الفقرتين 11 و 15 من القرار 2140 (2014) والفقرة 14 من القرار 2216 (2015). وبعث برسائل إلى عدد من الدول الأعضاء يطلب منها معلومات مفصلة عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ هذه التدابير بفعالية.

169 - وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يتم استلام سوى 12 ردًا مكتوبًا على الرسائل الـ 26 التي تم إرسالها. وقد تناول الفريق هذه المسألة ضمن المناقشات الثنائية التي أجراها مع بعض الدول الأعضاء.

170 - وجميع الدول الأعضاء التي قامت بالرد ذكرت أن لديها أطراً قانونية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن. وبعضها يتعامل مع انتهاكات نظام الجزاءات على أنها من الجرائم. ومع ذلك، يظل التعرف في الوقت المناسب على الانتهاكات المحتملة أمراً صعباً. فرغم وجود أنظمة للرصد، لا تعمل آليات الزناد دائماً بفعالية من أجل المساعدة على كشف الانتهاكات والاستجابة لها بشكل متسق.

171 - وهناك فجوة ملحوظة بين بين مسؤوليات الدول الأعضاء، المنصوص عليها بوضوح في القرارات ذات الصلة، وبين التنفيذ العملي لتلك المسؤوليات: إذ لا بد على وجه الخصوص من فرض تجميد للأصول "دون تأخير"، ومن اعتماد "ما يلزم من التدابير" "لمنع" وقوع الانتهاكات⁽⁴⁸⁾.

172 - وتشمل تحديات التنفيذ الرئيسية ما يلي:

- (أ) بلد إقامة أو جنسية الأفراد المدرجين في القائمة لم يتوفق في، أو غير قادر على، تنفيذ تجميد الأصول وحظر السفر؛
- (ب) الاعتماد على الإقرارات الذاتية دون القيام برصد حكومي مستقل؛
- (ج) تصوّر أن الامتثال يقع أساساً على عاتق الجهات الخاصة؛
- (د) عدم وجود أحكام لبدء التحقيقات في السيطرة المباشرة أو غير المباشرة لمن هو مدرج على القائمة من الأفراد أو الكيانات؛
- (هـ) عدم كفاية البيانات التعريفية، بما يعيق إنفاذ حظر السفر؛
- (و) عدم تفتيش البضائع المتجهة إلى اليمن؛
- (ز) قلة التحقيقات الاستباقية في الانتهاكات المحتملة، التي تتم بناءً على معلومات تجمعها الأجهزة الاستخباراتية للدولة أو على تقارير متابعة؛
- (ح) مسائل مراعاة الأصول القانونية وقوانين حماية البيانات والتزام السرية قد تتطلب مراجعة القوانين لاستيعاب خصوصيات أنظمة الجزاءات، مع احترام الحقوق الأساسية؛
- (ط) عدم كفاية التنسيق وتبادل المعلومات بين الوكالات الحكومية وبين الدول الأعضاء.

باء - تنفيذ حظر الأسلحة

173 - من دون تنفيذ فعال من جانب الدول الأعضاء، يكون حظر الأسلحة المقرر بموجب القرار 2216 (2015) عديم الفاعلية بالمرة، ولا يحدث أي أثر ذي شأن في قدرات الحوثيين. وتشكل بعض المضبوطات الكبرى، كما هو موثق أعلاه، دليلاً على استمرار قدرة الحوثيين على تأمين تدفق الأسلحة والمواد العسكرية والمواد ذات الاستخدام المزدوج.

(48) قرار مجلس الأمن 2140 (2014)، الفقرتان 11 و 15.

174 - وقد درس فريق الخبراء الإجراءات التي وضعتها الدول الأعضاء من أجل الوفاء بمتطلبات الفقرات 15 و 16 و 17 من القرار 2216 (2015). ونظر في الأدلة المتوفرة على نطاق واسع، بما في ذلك الحالات التي أبلغ بها فريق الخبراء، فيما يتعلق بنقطة منشأ الأصناف المحظور توريدها أو بيعها أو نقلها بموجب الفقرة 14 من القرار. وتشير الردود على الاستفسارات المتعلقة برصد حظر الأسلحة إلى أنّ الدول الأعضاء لديها آليات لكشف ومنع عمليات النقل غير المشروعة. ومع ذلك، لم يتلق فريق الخبراء ولا اللجنة معلومات بشأن التحقيقات التي بدأت عقب ورود تقارير عن وجود انتهاكات فعلية أو محتملة للحظر. وهذا الأمر يتناقض مع حالات الانتهاك الموثقة التي غالباً ما يشار فيها إلى بلد المنشأ أو التصنيع أو الشحن. وهو قد يشير كذلك إلى وجود قيود في آليات متابعة مثل هذه الحالات، لا سيما عندما يطلب فريق الخبراء الحصول على معلومات من الدول الأعضاء ومن الجهات صاحبة المصلحة الأخرى، ويقوم بالإبلاغ عن الانتهاكات.

175 - ويلاحظ فريق الخبراء أيضاً أن اللجنة لم تتلق أي تقارير بموجب الفقرة 17 من القرار 2216 (2015)، وذلك على الرغم من أن الدول الأعضاء مطالبة بالقيام بذلك فيما يتعلق بعمليات التفتيش التي أجريت وفقاً للفقرة 15 من القرار.

176 - وقد تحقّق فريق الخبراء من أنّ آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، ومقرها جيبوتي، قد أجرت عمليات تفتيش منتظمة خلال الإثني عشر شهراً الماضية بدعم تقني من الدول الأعضاء. ووفقاً لتقارير من عدة مصادر، من بينها الآلية، تم تنفيذ أربع ضبطيات على الأقل خلال عمليات التفتيش في جيبوتي، مما أدى إلى تفعيل أحكام حظر الأسلحة. ونفذت عمليات التفتيش داخل أراضي جيبوتي. ولا تزال المواد المضبوطة بحوزة السلطات الجيبوتية، الأمر الذي يجعل جيبوتي الدولة العضو المسؤولة عن إخطار اللجنة بموجب الفقرة 17 من القرار 2216 (2015). ولم تتلق اللجنة أية تقارير بشأن عمليات التفتيش التي أجرتها الدول الأعضاء ولا بشأن نتائج هذه العمليات، مثلما تقتضي ذلك الفقرة 17. ويرى فريق الخبراء أن جيبوتي لم تكن، في هذا الإطار، ممثلة لأحكام الفقرة 17.

177 - ومثل هذه الحالات من عدم الامتثال تقوّض مصداقية وفعالية حظر الأسلحة. فالانتهاكات لا يتم عرضها بشكل منهجي على نظر اللجنة. ولم يتم اتخاذ أي إجراء لتحديد وتسمية من قد يكون انتهاك حظر الأسلحة من الأفراد أو الكيانات أو الدول الأعضاء. ولا وجود لسجل يشير إلى اتخاذ أية تدابير بمقتضى القانون الوطني تجعل الجناة خاضعين للمحاسبة. وفي غياب تدابير الردع الواضحة، يظل تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة غير كافٍ.

178 - وعلى الرغم من الطلبات المتكررة، لم يتلق فريق الخبراء معلومات مفصلة سوى عن شحنة واحدة من الشحنات المذكورة أعلاه، ولا أي معلومات عما قد يكون أجري من تحقيقات بعد عمليات الضبط. وبالتالي، فهو لم يتمكن من إجراء تحقيقات مستقلة لتحديد مصدر تلك المواد والجهات المرتكبة للانتهاكات. والحالة التي وردت بشأنها معلومات هي الآن قيد التحقيق.

179 - ونظراً لحجم انتهاكات حظر توريد الأسلحة وللحالات الكبرى التي تم الكشف عنها في اليمن خلال الأشهر الأخيرة، لا بد من إبلاغ اللجنة وفريق الخبراء على الفور بهذه الحوادث، وكذلك بالمعلومات المتعلقة بتفاصيل عمليات التفتيش التي أجريت. ولا تنص صياغة الفقرتين 15 و 17 من القرار 2216 (2015)

على مثل هذا الإبلاغ من قبل اليمن.. وبالتالي، فإنَّ التخلف عن إبلاغ المعلومات على الفور قد يؤثر على التحقيقات اللاحقة.

180 - ويشدد فريق الخبراء على ضرورة أن تتلقى الدول الأعضاء توجيهات بشأن الامتثال للقرار 2216 (2015)، توضّح لها بالأخصّ كيفية انطباق الفقرات من 15 إلى 17 من القرار على عمليات التفتيش التي تجريها آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في جيبوتي.

جيم - تجميد الأصول وحظر السفر

181 - المشكلة الرئيسية التي تؤثر على تنفيذ تجميد الأصول وحظر السفر، بما في ذلك في اليمن، تكمن في أنّ الأفراد الخاضعين للجزاءات موجودون في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، ويشغلون مناصب مهمة في التسلسل الهرمي. وهناك نقص في المعلومات عن تحركاتهم وأصولهم وفي المعلومات المتعلقة بهوياتهم. والتنفيذ معقد بشكل خاص بسبب طول الحدود البرية وسهولة اختراقها.

182 - ويلاحظ فريق الخبراء أن إدراج الأسماء في قائمة الجزاءات ليس له أي تأثير على سلوك وأنشطة الأفراد الخاضعين لهذه الجزاءات.

183 - ويصدر الحوثيون جوازات سفر، غالباً بهويات مزورة، إلى الأفراد المقيمين في المناطق الخاضعة لسيطرتهم حتى يستخدموها في السفر إلى دول مجاورة⁽⁴⁹⁾.

184 - وقد أفادت بعض الدول الأعضاء بأنها تشترط من الكيانات أن تعلن عن عدم وجود أي ارتباط لها بكل من هو مدرج على قائمة الجزاءات من الأفراد أو الكيانات. وهذا الإجراء مفيد، إلا أنه بمفرده قد لا يكون كافياً بالنظر إلى اتساع نطاق تجميد الأصول وإلى الاحتمالات العالية لوقوع انتهاكات.

185 - ورغم أنّ معظم الدول الأعضاء لديها أطر قانونية، سواء كانت إدارية أو قضائية، لتنفيذ جزاءات الأمم المتحدة، فإنّ ذلك لا يشمل بالضرورة إجراء التحقيقات اللازمة للعثور، مثلاً، على الأصول الخاضعة للسيطرة غير المباشرة. ففي معظم الحالات، لا تكون للأشخاص المدرجين على القائمة حياة مباشرة للأصول.

186 - وبالتالي، وبالإضافة إلى التدابير القانونية، سوف يتطلب الأمر أيضاً اتخاذ تدابير أخرى مثل إدارة الحدود، وتوريد المعدات، وبناء القدرات، والتوعية بأحدث التطورات. ولا يمكن المبالغة في أهمية النشر الفعال للمعلومات والتنسيق بين الوكالات والرصد المنتظم. فهذه الأمور تتطلب آليات إدارية قوية، ثم لاحقاً إصلاحات قانونية. والمناقشات البناءة حول التحديات التي تواجه التنفيذ على المستوى الوطني من شأنها أن تساعد في إيجاد الحلول العملية وفي تمهيد الطريق نحو اتخاذ إجراءات تصحيحية.

(49) S/2023/833، الفقرتان 175 و 176؛ و S/2024/731، الفقرة 14 والمرفق 9.

ثامنا - التوصيات

187 - يوصي فريق الخبراء بأن يقوم مجلس الأمن بتوسيع نطاق أحكام القرار 2216 (2015) ليشمل عمليات تفتيش الشحنات التي تتم في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية وفي أعالي البحار (انظر الفقرة 108).

188 - ويوصي فريق الخبراء بأن تقوم اللجنة بما يلي:

(أ) دعم جهود الحكومة اليمنية من أجل استئناف تصدير النفط الخام والمنتجات النفطية بما يولد الإيرادات الحكومية اللازمة للدفع قداما بجهود التعافي، التي تشمل معالجة الأزمة الاقتصادية والإنسانية المستمرة، وبالتالي تعزيز السلام والأمن والاستقرار الدائم في اليمن (انظر الفقرة 25)؛

(ب) عقد مشاورات مع المنظمات الإقليمية والدولية بشأن آليات منع ومواجهة المخاطر البيئية الناجمة عن الهجمات على السفن في البحر الأحمر، وذلك بهدف تعزيز الرصد والجاهزية والقدرة على الاستجابة (انظر الفقرة 63)؛

(ج)حث الحكومة على تعزيز التحلي باليقظة وبناء القدرات في جميع منافذ الدخول البحرية والبرية والجوية، وعلى إرساء آليات لتبادل المعلومات آليا وفي الوقت المناسب بين جميع الوكالات الوطنية المعنية ومع فريق الخبراء، وذلك بغية ضمان التنفيذ الفعال لحظر الأسلحة (انظر الفقرة 108)؛

(د) دعوة الدول الأعضاء إلى تكثيف المساعدة التقنية وأعمال الرصد على المستوى الدولي، بوسائل منها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، وذلك من أجل دعم عمليات التطهير والتوعية بالمخاطر ومساعدة الضحايا؛ وحث الجماعات المسلحة في اليمن على التوقف عن استخدام الألغام المضادة للأفراد وحظر هذا الاستخدام، وعلى ضمان تمكين المنظمات الإنسانية المعنية بإزالة الألغام من الوصول، بشكل تام وآمن ومن دون عوائق، إلى المناطق المتضررة، وذلك بغية إتمام أعمال التطهير الشامل والحد من المخاطر، اللازمة لحماية المدنيين (انظر الفقرة 129)؛

(هـ)حث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية على بحث سبل تكثيف الجهود من أجل منع ومواجهة العنف الجنسي والعنف الجنساني المرتبط بالنزاع في اليمن (انظر الفقرات 145-149)، وذلك بوسائل منها:

1' تعزيز آليات الحماية، بوسائل منها ضمان قنوات الإبلاغ الآمن، وإتاحة الدعم الطبي والنفسي والقانوني والبرامج المتمحورة حول الناجين التي تولي الأولوية للسرية والتمكين والتأهيل طويل الأمد؛

2' تنفيذ حملات للحد من الوصم بمشاركة المجتمعات والناجين والقادة المحليين، وذلك بغية تهيئة بيئة توفر الدعم وإعادة الإدماج؛

(و)حث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية على بحث سبل تعزيز الجهود المنسقة من أجل التصدي بفعالية لسياسة الحوثيين في مجال التلقين العقائدي الممنهج للأطفال (انظر الفقرات 150-155). والأولويات ينبغي أن تشمل ما يلي:

- ١' دعم المبادرات المجتمعية التي تعالج الآثار طويلة الأجل الناجمة عن مشاركة الأطفال في النزاع المسلح، وتعزيز التغيير الاجتماعي بقيادة محلية؛
- ٢' تعزيز الدعم بسبل العيش لفائدة أسر الأطفال المعرضين بدرجة عالية لخطر التجنيد والاستخدام؛
- ٣' تنفيذ برامج مستدامة لإعادة إدماج الأطفال المسرحين، يكون هدفها منع إعادة تجنيدهم وضمان عودة العودة التامة إلى الحياة المدنية؛
- ٤' رصد ومعالجة عسكرة التعليم وتسييسه، بما في ذلك من خلال إعلاء حق الأطفال في التعليم الجيد والنزيه؛
- (ز) حث الجهات المانحة الدولية على استحداث آليات رصد ومساءلة قوية بشأن صرف المساعدات الإنسانية وتطبيق هذا الآليات بصرامة، وذلك بغية منع تحويل المساعدات بطرق قد تُسهم من دون قصد في إدامة النزاع (انظر الفقرتين 159 و 160)؛
- (ح) تشجيع حكومة اليمن ودول المنطقة على عقد اجتماعات رسمية منتظمة تركز على تنسيق جهود إنفاذ القانون وتبادل المعلومات لأغراض التنفيذ الفعال لنظام الجزاءات (انظر الفقرة 174)؛
- (ط) حث الدول الأعضاء على الامتثال للالتزامات المتعلقة بتزويد اللجنة بالتقارير عملاً بأحكام القرار 2216 (2015)، ومنها أحكام الفقرات 15 إلى 17 (انظر الفقرة 180)؛
- (ي) تقديم توجيهات إلى الدول الأعضاء بشأن عمليات التفتيش التي تجريها آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، بما في ذلك داخل أراضي جيبوتي، وذلك بغية التأكد من الامتثال للفقرات 15 إلى 17 من القرار 2216 (2015) (انظر الفقرة 180)؛
- (ك) النظر في توجيه رسائل الدول الأعضاء من أجل التشديد على أهمية مراقبة السفر الدولي للأفراد المدرجة أسماؤهم على القائمة، وعلى أهمية المعلومات البيومترية في التعرف على من يسافرون بوثائق سفر مسروقة أو مزورة أو محرّفة (انظر الفقرة 183).